قاضى القضاه فى مصـر

على عصر الايوبيين والمماليك

دكتور جابر سلامه النمرى
المدرس بكلية التربية

للمؤرخ المصرى الكبير أبى العباس أحمد القلقشندى تعريف لوظيفة تعريف لوظيفة قاضى القضاة إذ يقول أنه «من أرباب الوظائف الدينية ومن له مجلس بالحضرة السلطانية بدار العدل الشريف وموضوعها التحدث فى الأحكام الشرعية وتنفيذ قضاياها ، والقيام بالأوامر الشرعية ، والفصل بين الخصوم وتنصيب النواب للتحدث فيما عسر عليه مباشرته بنفسه ، وهى أرفع الوظائف الدينية وأعلاها قدراً وأجلها رتبة» (١)

ولم يعرف الحكم أو القضاء فى مصر على عصر الأيوبيين والمماليك دستوراً غير القرآن الكريم وسنة النبى صلى الله عليه وسلم . وبذا أصبحت الشريعة الاسلامية الأساس لقانون الحكم وفق مذاهب أهل السنة الأربعة ، وان كان المذهب الغالب هو المذهب الشافعى . ومن هنا جعل السلاطين والملوك والأمراء أمر القضاء بين الناس والفصل فيما ينشأ بينهم من خصومات ومنازعات إلى رجال الدين . ويلقب من يتولى منصب القضاء باسم «قاضى القضاة» .

والواقع أن هؤلاء قاموا بدور هام فى المجتمع أملته كثرة اختصاصاتهم وتنوع مسئولياتهم التى لم تقف عند حد الفصل فى قضايا الأحوال الشخصية وانما أمتدت إلى جميع أنواع القضايا من مدنية وجنائية ، هذا فضلا عن امامة المسلمين ونظر الوصايا والاحباس وشئون اليتامى والمحجور عليهم والتدريس

---

(١) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ٣٤

بالمدارس : (١)

ووظيفة قاضى القضاة لم تكن معروفة قبل العصر الفاطمى ، حيث لم يدع بذلك اللقب الا ببغداد ، وأول ما نعت به هو أبو الحسن على بن النعمان الشيعى المذهب صاحب المكانة المرموقة فى العصر الفاطمى ، ووافق ذلك استحقاقاً لما فيه من العلم والصيانة والهيئة واقامة الحق ، لأن العزيز بالله أجلسه معه يوم العيد على المنبر ، وزادت عظمته فى دولة الحاكم (٢)

وكان من عادة الدولة فى العصر الفاطمى انه إذا كان الوزير رب سيف فانه يقلد القضاء رجلا نيابة عنه ، كما حدث فى عهد أمير الجيوش بدر الجمالى وإذا كان الخليفة مستبداً قلد القضاء رجلا ، فيقال له حينئذ قاضى القضاة وداعى الدعاه . (٣)

والمعروف أن جوهر الصقلى قائد الفتح الفاطمى لمصر عمل على نشر مذهب الشيعة فى الديار المصرية ، وأمر العمل به فى القضاء والفتيا . ومع هذا كانوا لا يمنعون أهل السنة من اقامة شعائرهم الدينية وفق مذاهبهم حفظاً لودهم واكتساباً لتأييدهم . فاستمرت مذاهب الأئمة مالك والشافعى وابن حنبل قائمة فى صورة أو أخرى . وأوقف الفاطميون العمل بمذهب أبى حنيفة لأنه كان مذهب منافسيهم من العباسيين . وتعين قضاة على مذهب الشافعية

والمالكية زمن الفاطميين ، فان الوزير على بن الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالى أقام فى سنة ٥٢٥ هـ/ ١١٣١ م أربعة من القضاة أثنين من الشيعة واثنان من السنيين شافعياً ومالكياً (٤)

---

(١) د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٣٦٧

(٢) السيوطى : حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٢٠-١٢١

(٣) المقريزى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٤٦

(٤) أبو شامة : كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين ج ١ ص ١٩١

ولم يقتصر نفوذ قاضي القضاة في ذلك العصر على الاقليم المصري ، بل تعداه إلى الولايات التابعة للدولة ، وأعلم أن الأمر في الزمن الأول كان قاصراً على قاضي واحد بالديار المصرية ، بل كان في الدولة الفاطمية قاضي واحد بالديار المصرية وأجناد الشام وبلاد المغرب (١)

وظل الحال على ذلك حتى زالت الدولة الفاطمية ، وتأسست دولة الأيوبيين . ولم يكن بمصر مدارس للتثقيف والتعليم وقراءة الحديث اللهم الا تلك المدرسة التي أقام بها عالم الاسكندرية ومحدثها الأكبر أبا الطاهر أحمد بن محمد السلفي منذ سنة ٥١١ هـ / ١١١٧ م يدرس ويحدث (٢) وانما كانت الدراسات الدينية المختلفة في المساجد والجوامع وفي دار العلم التي أنشأها الحاكم بأمر الله وسمح فيها بالمجادلات الدينية والمناظرات في المذاهب الاسلامية المختلفة . وبالرغم من أن الفاطميين أهتموا اهتماماً كبيراً بصبغ البلاد بصبغتهم المذهبية الشيعية ، فان الدراسات الفقهية على مذهب الشافعي ومالك أستمرت في كل البلاد المصرية ، كما كثرت رواية الحديث ودراسته . (٣)

ومهما يكن من أمر فان مؤسس الدولة الأيوبية وهو صلاح الدين يوسف بن أيوب كان سنياً شافعياً ، فأراد أن ينشر مذهب أهل السنة وبالتالي يقاوم مذهب الشيعة الأسماعيلية . فانشأ أول مدرسة بمصر عرفت بالمدرسة الناصرية أو الصلاحية نسبة إلى الملك الناصر صلاح الدين لتدريس الفقه على مذهب الامام الشافعي ، وانتشر مذهب الشافعي في مصر وما يتبعها من الأقاليم . (٤)

---

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ج٤ ص ٣٥

(٢) د. جمال الدين الشيال : تاريخ مدينة الاسكندرية في العصر الاسلامي ص ٧٥

(٣) السيوطي : حسن المحاضرة ج ١ ص ٢٢٧

(٤) أبو شامة : كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ج١ ص ١٩١

وقد عرفت مصر زمن الأيوبيين والمماليك قضاء تفقهوا فى الدين ، فكان لعلمهم الغزير واطلاعهم الواسع وايمانهم القوى وحجتهم البالغة وحبهم للحق ما أعانهم على اتباع طريق الحق ومجانبة الباطل ومحاربة الأنحراف وأضطلعوا بمهام عظيمة واعباء جسيمة كان لها أثرها الواضح فى تقويم المجتمع .

والمعروف أن صلاح الدين الأيوبى عندما أسقط الخلافة الفاطمية فى مصر سنة ٥٦٧ هـ/ ١١٧١ م بناء على تعليمات مشددة من سيدة نور الدين محمود ، فانه أتخذ عدة اجراءات للقضاء على آثار المذهب الفاطمى فى البلاد وجاء ذلك مصحوباً بتطبيق تقاليد المذهب السنى وفقاً لما كان معمولا به فى الخلافة العباسية فى بغداد . ومن هذه التقاليد وجود قاضى للقضاه ، إذ نسمع أن صلاح الدين عين صدر الدين عبد الملك بن درباس الكردى الشافعى قاضياً للقضاة فى مصر بعد أن كان وزيراً فى أواخر أيام الخليفة الفاطمى العاضد . (١) وهو الذى خرج مع الشهود والمقرئون والخطباء لاستقبال رسول نور الدين محمود صاحب حلب ومعه خلع الخليفة العباسى العباس ببغداد الذى أهداها لنور الدين ليلبسها صلاح الدين . وكانت عبارة عن فرجيه سوداء وطوق من ذهب (٢) . واستمر بن درباس فى هذا المنصب حتى وفاه صلاح الدين سنة ٥٩٠ هـ/ ١١٩٣ م .

وتملك البلاد الملك العزيز وولى محى الدين محمد أبو حامد بن شرف الدين عبد الله بن هبة الله بن أبى عصرون قضاء الديار المصرية وضم اليه نظر الأوقاف (٣) ، وهو الذى تولى عقد قران العزيز بأبنة عمه العادل (٤) .

---

(١) السيوطى : حسن المحاضرة جـ ٢ ص ١٢٤
(٢) المقريزى : السلوك جـ١ ق ١ ص ٤٦
(٣) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ١ ص ١١٨
(٤) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ١ ص ١١٧

ولم تدم ولايته فى القضاء كثيراً فصرف عنه سنة ٥٩١ هـ / ١١٩٤ م ، وتولى زين الدين على بن يوسف بن عبد الله بن بندار الدمشقى . (١) وعزم السلطان على التوجه إلى بلبيس لمواجهة أطماع عمه العادل وأخيه الأفضل حيث أغاروا على البلاد من جهة الشرق وذلك فى اطار النزاع الذى نشأ بين أفراد البيت الأيوبى على أثر وفاة مؤسس الدولة . ولما أشتد الحصار على بلبيس وقلت الأموال عنده طلب من قاضى القضاة زين الدين أن يقرضه مال الأيتام وكان مبلغ أربعة عشر ألف دينار ، وكتب السلطان ذلك على نفسه وأشهد عليه وأحاله إلى بيت المال للانفاق منه . ورفض ما عرضه الأغنياء من الأموال لمواجهة الأحوال الطارئة . (٢)

واتفق فى ذلك الوقت أن عبد الكريم بن على البيسانى كان يتولى مهمة الحكم والاشراف (٣) فى البحيرة مدة طويلة فجنى من وراء ذلك مالا كثيراً وكان متزوجاً بأمرأة موسرة وأقامته بالاسكندرية وحدث أنه أساء عشرتها لسوء خلقه ، فسار أبوها إلى قاضى الاسكندرية وأثبت عنده ما لحق بأبنته من ضرر . فمضى القاضى بنفسه إلى الدار ولم يتمكن من فتح الباب ، فأمر بنقب الدار وأخرج المرأة وسلمها لأبيها وأعاد بناء النقب ، فغضب عبد الكريم وتوجه إلى القاهرة وبذل للأمير فخر الدين جهاركس خمسة آلاف دينار لمساعدته لدى السلطان على ولاية قضاء الاسكندرية ، ووعد خزانة الملك الملك العزيز بأربعين ألف دينار . وحمل ذلك كله إلى الأمير فخر الدين ، فأحضره الأخير إلى العزيز وهو حينئذ فى غاية الحاجه إلى المال وقال : هذه خزانة مال قد أتيتك بها من غير طلب ولا تعب ، وعرفه الخبر . فأطرق العزيز ملياً ثم رفع رأسه وقال لفخر الدين «أعد المال إلى صاحبه وقل له

---

(١) السيوطى : حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٢٤

(٢) المقريزى : السلوك ج ١ ق ١ ص ١٣٦

(٣) الاشراف هنا المقصود به مراقبة الأمور المالية عامة فى جهة معينة من قبل سلطان أو أمير ويسمى متوليها المشرف .

المقريزى : السلوك ج ١ ق ١ ص ١٢٧

اياك والعود إلى مثلها وعرفه انى إذا قبلت هذا منه أكون قد بعت به أهل الاسكندرية وهذ الا أفعله أبداً (١)» . وهذا يدل دلالة واضحه على ما كان يتمتع به العزيز من حسن السيرة وكثرة الكرم والرفق وحسن رعايته للرعية علاوة على ادراكه الكامل فى عدم صلاحية وجدارة مثل هذ الشخص لتولى المنصب الهام لعدم توافر الشروط اللازمة فيه .

والتقى العزيز بعمه وأخيه وتم الصلح بينهم ، وعاد العزيز إلى القاهرة وصحبته عمه العادل الذى أخذ فى اصلاح أمور وأظهر من محبة العزيز الكثير وصار اليه الأمر والنهى والتصرف فى سائر أمور الدولة ، ومن أعماله أنه عزل قاضى القضاه زين الدين على وأعاد ابن أبى عصرون» (٢) .

والجدير بالذكر هنا أن هذه الفترة من الحكم الأيوبى وما تلاه فى العصر المملوكى — ذلك العصر الذى يعتبر امتداداً لعصر الأيوبيين فى كثير من نواحى الحياة والنظم — أتسمت بكثرة تغيير القضاه واستبدالهم وتعيين قضاه جدد لأسباب مختلفة منها صلاتهم بالحكام لمواقفهم المعروفة أو عزل أنفسهم أو الرغبة فى الحصول منهم على فتاوى لا تتفق مع مبادىء الشرع أو بسبب وفاتهم . كما أنه تم تقسيم الديار المصرية إلى أقسام قضائية ثلاث هى : القاهرة ولوجه البحرى ، ومصر والوجه القبلى ، وثغر الاسكندرية إلى جانب الحكم بالأقاليم . وهؤلاء يعينوا بواسطة قاضى القضاة . وتولى قضاة القضاة مباشرة أعمال جديدة بحكم هذا المنصب الدينى كما سيتضح ذلك بعد

وبعد استيلاء الملك الأفضل بن صلاح الدين على مصر بعد انتزاعها من ابن أخيه العزيز أعاد زين الدين بن بندار الدمشقى وكتب له ضياء الدين

---

(١) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ١ ص ١٢٧ — ١٢٨.
(٢) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ١ ص ١٢٩
السيوطى : حسن المحاضرة جـ ٢ ص ١٢٤

ابن الأثير تقليداً بمناسبة توليه القضاء ، من ضمن ما جاء به «فان منصب القضاء فى المناصب بمنزله المصباح الذى به يستضاء أو بمنزلة العين التى تعتمد عليها الأعضاء وقد جعله الله ثانى النبوه حكماً ووارثها علماً والقائم بتنفيذ شرعها . وقد قلدناك هذا المنصب بمدينة مصر وأعمالها وأن ولايته نيطت منك بكفء فهى بك حره وأنت بها حرى ، وما أردت بها شيئاً سوى تحمل الأثقال لكن عندنا أربع من الوصايا لا بد من الوقوف فيها وابرازها وابرازها إلى الأسماع ، فالأولى هو التسوية فى الحكم بين أقوالك وأفعالك ، والأخذ من صديقك لعدوك . والثانية النظر فى أمر الوكلاء القائمين بمجلس الحكم ثم الشهداء فانهم قد تكاثرت أعدادهم وأهمل انتقادهم ، والشاهد دليل يسير القضاء على منهاجه ، أما الوصية الرابعة فانها مقصوره على كاتب الحكم الذى اليه الايراد والاصدار . ومنصب التدريس كمنصب القضاء أخ يشد من عضده ويكثر من عدده ، ونحن نوصيك بطلبه العلم وصيتين أحدهما أعظم من الأخرى .. والله يأخذ بناصية كل منا ..» (١)

ويلقى هذا التقليد أضواء على وضع القضاة فى ذلك العصر ، ونظرة ونظرة الدولة اليهم والقضاء . إذ يشير إلى أهمية منصب القضاء وعظم قدره وارتفاع منزلة من يتولاه ، وما يجب أن يكون عليه القاضى من نقاء السريره وطهارة الذمة وحسن السيرة والتفقه فى الدين ومعرفة العلوم ، وعدم التفرقة بين الناس أو التأثر فى أحكامهم بواسطة ذوى النفوذ والجاه ، والمحافظة على هيبة ذلك المنصب الخطير . والعمل على تطهير مجلس القضاء من الوكلاء القائمين به حتى لا يتأثر أمر القضاء من حيلهم وأهوائهم ويكون بعيداً عن زورهم وبهتانهم . كما وضح أن الشاهد هو دليل القاضى وبه تقوم الحجة فيجب أن تتوفر فيهم التقوى والورع وخشية الله تعالى . أما عن كاتب الحكم فيحسن اختياره من حيث معرفته بالحلال والحرام ، فقيها فى البيوع

(١) أنظر نص التقليد فى
السيوطى : حسن المحاضرة جـ ٢ ص ١٢٤ — ١٢٨

والمعاملات حافظاً للأحكام حاذقاً بالشروط . وأخيراً طالب القاضى بمزاولة التدريس فهو قرين للقضاء ينتفع به طلبة العلم وتتسع به دائرة معارفهم ونهاية الأمر أن يخشى الله فى أموال المسلمين فهو مال الله ورسوله فلا يتخوض فيه فتنطق الجوارح بالشهادة على أربابها ولا ينجو الا من أتى الله بقلب سليم .

ثم تولى عماد الدين عبد الرحمن بن عبد العلى بن السكرى ، وطلب منه السلطان مبلغ من مال الأيتام فامتنع القاضى عن الاستجابة ، فصرفه السلطان عن القضاء . (١)

وولى بعده شرف الدين محمد بن عبد الله الاسكندرانى المعروف بأبن عين الدولة قضاء القاهرة والوجه البحرى . وتولى تاج الدين عبد السلام ابن الخراط قضاء مصر والوجه القبلى ، ثم صرف بن الخراط وتولى ابن عين الدولة مباشرة القضاء بمفرده . (٢)

وقد حضر إلى مصر بدر الدين أبو المحاسن يوسف السنجارى — قاضى سنجار ، فأستقبله السلطان بالحفاوة والتكريم وقلده قضاء مصر والوجه القبلى ويقى مع ابن عين الدولة قضاء القاهرة والوجه البحرى (٣)

مكانة قاضى القضاه فى العصر الأيوبى
وصلاتهم بالسلاطين والأمراء

من المواقف المشرفه لقضاة ذلك العصر ، موقف قاضى القضاه شرف الدين محمد بن عين الدولة ، فقد تقدمت اليه احدى القضايا ليشهد فيها السلطان الكامل محمد ، فلم يقبل شرف الدين شهادته وامتنع مراراً بسبب

(١) السيوطى : حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٢٨
(٢) السيوطى : حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٢٩
(٣) المقريزى : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٣٠٧
محمود عرنوس : تاريخ القضاء فى الاسلام ص ١٠٥

وباخر ، فلما رأى السلطان اصراره على عدم قبول شهادته بادرة بقوله «أنا أشهد تقبلني أم لا» ، فقال القاضي «لا ما أقبلك وكيف أقبلك وعجيبه (١) تطالع اليك بجنكها (٢) كل ليلة وتنزل في صبيحة اليوم التالي وهي تمايل سكرى على أيدي الجواري وينزل ابن الشيخ من عندك ، أيحسن ذلك» فقال له السلطان : «ياكيواج» — وهي كلمة شتم فارسية — فقال القاضي «ما في الشرع ياكيواج ، أشهدوا أني قد عزلت نفسي» ، فقال ابن الشيخ للسلطان : «المصلحة اعادته لئلا يقال لأي شيء عزل القاضي نفسه وتطير الأخبار إلى بغداد ويشيع أمر عجيبة وينتشر » فنهض الكامل إلى القاضي وأسترضاه وعاد إلى مباشرة عمله ، ومن شعره :

وليت القضاء وليت القضاء لم يكن شيئاً توليته

وقد ساقني للقضاء القضاء وما كنت قد تمنيته (٣)

وفي تلك الفترة قدم الشيخ عز الدين بن عبد السلام (٤) إلى مصر بعد أن أنكر على الصالح اسماعيل صاحب دمشق استعانته بالفرنجة على منازعيه

---

(١) مغنية بمصر أولع بها الملك الكامل فكانت تحضر اليه ليلا وتغني له بالجنك على الدف في مجلس يحضره ابن شيخ الشيوخ وغيره السيوطي : حسن المحاضرة جـ ٢ ص ١٢٩

(٢) جنك : آلة من آلات الطرب ، والجنكيات الجواري اللاتي يلعبن على الجنك
د. سعيد عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام ص ٤٠٦

(٣) السيوطي : حسن المحاضرة جـ٢ ص ١٢٩

(٤) هو الإمام المجتهد القدوة عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسين بن محمد ابن مهذب السلمي سلطان العلماء ، كانت ولادته في بلاد الشام سنة ٥٧٧ هـ ومات بالقاهرة سنة ٦٦٠ هـ ، أي أنه عمر نحو من ٨٣ سنة . ومعنى هذا أنه عاصر الدولتين الأيوبية والمملوكية . أمضى في مصر نحواً من احدى وعشرين سنة ولي خلالها مناصب هامة منها القضاء وكان إليه أمر الإفتاء فلا يجرؤ أحد من العلماء على الافتاء مع وجود ابن عبد السلام في مصر والقاهرة محافظاً على الشريعة والتعصب في الدين والتشدد في الحق .
السبكي : طبقات الشافعية جـ ٥ ص ٨٠
ابن شاكر : فوات الوفيات جـ ١ ص ٣٦٦

من الأيوبيين وتسليمهم مدينة صيدا وقلعة الشقيف ، فشق ذلك على ابن عبد السلام وحز فى نفسه أن يتعاون ملك دمشق مع الفرنجه ضد المسلمين فامتنع عز الدين عن الدعاء له فى الخطبة . وكان معنى هذا التصرف الذى فعله الشيخ هو الثورة على الصالح اسماعيل وتحريض الناس على عصيانه والخروج عليه ، فغضب الصالح منه ومن رفيقه الشيخ جمال الدين أبوعمرو ابن الحاجب المالكى الذى ساعده على الخروج إلى الديار المصرية ، فأرسل الصالح اليه وهو فى الطريق رسولا يتلطف به فى العودة إلى دمشق ، فاجتمع به وأسترضاه وقال له : «ما تريد منك شيئاً الا أن تنكسر للسلطان وتقبل يده لاغير » ، فقال الشيخ له : «يامسكين ، ما أرضاه يقبل يدى فضلا عن أن أقبل يده ، ياقوم أنتم فى واد وأنا فى واد ، الحمد لله الذى عافانا مما أبتلاكم»(١)

وبعد وصوله أكرم وفادته الملك الصالح نجم الدين أيوب سلطان مصر فى ذلك الوقت وولاه خطابه جامع عمرو بن العاص وقلده قضاء مصر والوجه القبلى عوضاً عن شرف الدين بن عين الدولة بعد ما كتب السلطان بخطه اليه ما نصه «ان القاهرة لما كانت دار المملكة وأمراء الدولة وأجنادها مقيمون بها وحاكمها مختص بحضور دار العدل ، تقدمنا أن يتوفر القاضى على القاهرة وعملها لا غير» (٢)

ومن المواقف المشهود بها لقاضى القضاه عز الدين بن عبد السلام اصراره على الحق ولو أدى ذلك إلى معارضة السلاطين والمقربين اليهم من الأمراء والوزراء وكبار رجال الدولة . من ذلك موقفه من معين الدين ابن شيخ الشيوخ وزير الصالح نجم الدين أيوب ، فقد قام الأخير بواسطة رجاله بتشييد بناء على سطح مسجد بمصر لتكون طبلخاناه لأميرها (٣)

---

(١) السيوطى : حسن المحاضرة جـ٢ ص ١٣٠

(٢) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٢ ص ٣٠٩

(٣) أمير طبلخاناه : مرتبة حربية من مراتب أرباب السيوف فى مصر المملوكية ، صاحبها يلى أمير مائة مقدم ألف فى الدرجة . وسمى أمير طبلخاناه لأحقيته فى دق الطبول على أبوابه كما يفعل

عماد الدين ابن شيخ الشيوخ ، فلما ثبت ذلك عند الشيخ أنكر ذلك ومضى بنفسه وأولاده حتى هدم البناء ونقل أنقاضه من أعلى سطح المسجد ، ثم أشهد على نفسه أنه قد أسقط شهادة الوزير معين الدين وأنه قد عزل نفسه من القضاء (١)

ولم يؤثر هذا التصرف من جانب قاضي القضاة في مكانته لدى السلطان بل سقطت مكانة الوزير عنده ، واتفق أن جهز السلطان رسولا إلى الخليفة العباسي ببغداد ، فلما وصل الرسول إلى مقر الخلافة ووقف بين يدى الخليفة وأدى الرسالة اليه سأله : «هل سمعت هذه الرسالة من السلطان» . فقال : «لا ولكن حدثني اياها عن السلطان معين الدين بن شيخ الشيوخ الوزير» ، فقال الخليفة على الفور «ان المذكور أسقطه ابن عبد السلام فنحن لا نقبل روايته» . (٢)

ومع بداية عهد السلطان الملك المعظم غياث الدين توران شاه سنة ٦٤٧ هـ ١٢٥٠ م كانت البلاد معرضة لحملة لويس التاسع ملك فرنسا ، وقد رجحت كفة النصر إلى جانب المسلمين بينما أشتدت الوطأة على الجانب الصليبي لنفاذ المؤونة لديهم وارتفاع أسعار الحاجيات ارتفاعاً فاحشاً ، وقت ذلك في عضاء الفرنج ، فطلب الملك الفرنسي فتح باب المفاوضات مع السلطان وأرسل يطلب الصلح وكان ممثله جوفروا دى سارجين ، وينوب عن السلطان الأمير زين الدين أمير جاندار (٣) وقاضي القضاة بدر الدين

السلاطين وأمراء المئتين ، ويطلق على أمير طبلخاناه أيضاً أمير أربعين ، بمعنى أن يكون في خدمته أربعين مملوكاً وقد يزيد هذا العدد إلى سبعين أو ثمانين .

د. سعيد عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام ص ٣٩٢

(١) المقريزي : السلوك جـ ١ ق ٢ ص ٣١٢

السيوطي : حسن المحاضرة جـ٢ ص ١٣٠

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة جـ ٢ ص ١٣٠

(٣) الجاندار : الأمير الذي يستأذن على دخول الأمراء لخدمة السلطانية ويدخل أمامهم إلى الديوان .

د. سعيد عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام ص ٤٠٤

السنجارى (١) لما له من مكانة عظيمة عند السلطان .

ومما ينبغى الاشارة اليه فى صدد الكلام عن وقوع الأسطول الاسلامى على سفن الفرنج أن بعض المراجع الشرقية روت قصة غريبة مؤداها أنه كان يوجد فى معسكر المسلمين شيخ يدعى عز الدين بن عبد السلام سخر الله له الريح فوجهها ضد سفن الصليبيين الهاربة إلى دمياط فحطمتها جميعاً وغرق من كان فيها . (٢) ولعل هذه الأسطورة توضح ما كان يعتقده الناس فى شيوخ عصرهم من بركة و مكانه ، وما كان لهم من كرامات .

ومما يدل على مكانة قضاة القضاة تلك المجالس التى كان يعقدها السلطان ويحضرها العلماء والفقهاء منهم الشيخ عز الدين بن عبد السلام والقاضى عماد الدين القاسم بن ابراهيم بن هبة الله بن بنهان بن القطب الحموى الذى تولى قضاء القاهرة بعد موت جمال الدين يحيى . وقد حضر المؤرخ جمال الدين واصل هذه المجالس ، وكان موضوع النقاش هو الحديث النبوى (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) (٣)

وكان أول من رتب مجالس للنظر فى المظالم هو السلطان الصالح نجم الدين فحضر نواباً عند بدار العدل هم افتخار الدين ياقوت الجمالى ،ومن الفقهاء الشريف شمس الدين الأدمى نقيب الأشراف وقاضى العسكر (٤) ، وعز الدين عباس والقاضى فخر الدين بن السكرى وشاهدان عدلان : (٥)

---

(١) د. جوزيف نسيم : العدوان الصليبى على مصر ص ١٩٣

(٢) د. جوزيف نسيم العدوان الصليبى على مصر ص ٢٠٦

(٣) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٢ ص ٣٥٤

(٤) قاضى العسكر : وظيفة جليلة قديمة كانت فى زمن السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب وموضوعها أن صاحبها يحضر بدار العدل مع القضاه وله الفصل فى القضايا الخاصة بالعسكر أو التى تقوم بين العسكر والمدنيين .

القلقشندى : صبح الأعشى جـ٤ ص ٣٦

(٥) العدول : جمع عدل فى مصطلح الفقهاء والمحدثين الرجل الصحيح الرواية

فهرع الناس لدار العدل من كل جانب ورفعوا ظلاماتهم حيث نال كل ذى حق حقه ، وأستمر ذلك بمصر فى العهود اللاحقة . (١)

هذا وقد تعاقب على قضاء مصر فى هذا العصر كثيرين منهم صدر الدين أبا منصور موهوب بن عمر الجزرى الفقيه الشافعى الذى ولى القضاء بعد اعتزال عز الدين عبد السلام وكان ينوب عنه فى الحكم ، ثم الأفضل الخونجى (٢) ، وبعد وفاته فى سنة ٦٤٦ هـ / ١٢٤٨ م تولى ابنه قاضى القضاة جمال الدين يحيى . (٣)

قضاة القضاء العصر الأيوبى

- صدر الدين عبد الملك بن درباس
- محى الدين محمد أبو حامد بن شرف الدين عبد الله بن أبى عصرون
- زين الدين على بن يوسف بن عبد الله بن بندار الدمشقى
- عماد الدين عبد الرحمن بن عبد العلى بن البكرى
- شرف الدين محمد بن عبد الله الاسكندرانى المعروف بأبن عين الدولة .
- تاج الدين عبد السلام بن الخراط .
- بدر الدين أبو المحاسن يوسف السنجارى
- عز الدين بن عبد السلام
- صدر الدين أبا منصور موهوب بن عمر بن موهوب بن الجزرى
- الأفضل الخونجى
- جمال الدين يحيى
- عماد الدين القاسم بن ابراهيم بن هبة الله بن بنهان بن القطب الحموى

---

(١) المقريزى : السلوك جـ١ ق ٢ ص ٣٠٦ – ٣٠٧

(٢) الخونجى : نسبة إلى خونج أو خونا وهى بلده من أعمال أذربيجان بين مراغة وزنجان فى طريق الرى .

المقريزى : السلوك جـ١ ق٢ ص ٣١٥

(٣) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٢ ص ٣٣٢

يقول المقريزى شيخ مؤرخى عصر المماليك فى مصر الاسلامية «وفوضوا – يعنى المماليك – لقاضى القضاة كل ما يتعلق بالأمور الدينية من الصلاة والصوم والزكاة والحج ، وناطوا به أمر الأوقاف والأيتام وجعلوا اليه النظر فى الأقضية الشرعية كتداعى الزوجين وأرباب الديون ونحو ذلك (١)

واستمر القضاء حتى أوائل حكم المماليك كعهده على أيام أساتذتهم من الأيوبيين منوطاً بالشافعية لا يشركهم فيه أى من المذاهب الأخرى (٢)

وأهم التغييرات هى التى تمت فى عهد الملك الظاهر ركن الدين بيبرس وكان يلى قضاء مصر كلها تاج الدين أبو محمد عبد الوهاب بن خلف ابن أبى القاسم بن بنت الأعز (٣) . عوضاً عن بدر الدين يوسف السنجارى بعدة شروط أشترطها على السلطان (٤) . ثم أشرك معه قاضى القضاة برهان الدين السنجارى ، فكان للأخير قضاء مصر والوجه القبلى ، وبقى قضاء القاهرة والوجه البحرى بيد ابن بنت الأعز . وفى سنة ٦٦٠ هـ/ ١٢٦٢ م عزل السلطان برهان الدين السنجارى عن قضاء مصر والوجه القبلى (٥) وأعاد تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز فصار بيده قضاء القضاء بديار مصر كلها . وكان متشدداً فى أحكامه ، فأمره السلطان أن ينيب عنه فى الحكم

---

(١) المقريزى : المواعظ والاعتبار جـ٢ ص ٢٢١

(٢) السبكى : طبقات الشافعية جـ ٥ ص ١٣٤

(٣) عرف بهذا اللقب نسبة إلى جده لأمه ، وهو الصاحب الأعز فخر الدين أبو الفوارس مقدام بن القاضى كمال الدين أبى السعادات أحمد بن شكر أحد وزراء السلطان الملك العادل أبى بكر محمد بن أيوب .

المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٢ حاشية ١ ص ٥٦٢

(٤) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٢ ص ٤٤٨

(٥) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٢ ص ٤٦٥

مدرسى المدرسة الصالحية من الحنفية والمالكية والحنابلة ، ولم يكن ذلك معروفاً بمصر ، فجلس القاضى صدر الدين سليمان الحنفى والقاضى شرف الدين عمر الديكى المالكى ، والقاضى شمس الدين محمد بن ابراهيم الحنبلى وحكموا بين الناس وفق مذاهبهم (١) .

ومازال بيبرس يعطى نظام القضاء اهتمامه وعنايته ، ولم يشأ أن يترك قاضى القضاه الشافعية يتحكم وحده فى جميع الشئون القضائية لما فى ذلك من اجحاف ببقية المذاهب . (٢)

فلما كانت السنة الخامسة من ولاية السلطان الظاهر بيبرس سنة ٦٦٣ هـ ١٢٦٥ م أمر بتعدد منصب قاضى القضاه فى مصر والقاهرة وفق تعدد مذاهب أهل السنة وهى أربعة شافعى وحنفى ومالكى وحنبلى . ويرجع ذلك إلى أن الأمير جمال الدين أيدغدى العزيزى كان يكره قاضى القضاة تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز ويضع من قدرة ويحط عليه عند السلطان بسبب تشدده فى الأحكام وتوقفه فى القضايا التى لا توافق مذهبه فأتفق جلوس السلطان بدار العدل فى يوم الأثنين ثانى عشر ذى الحجة ، فرفع اليه بنات الملك الناصر الأيوبى صاحب الكرك ودمشق قصة فيها أن ورثة الناصر أشتروا دار قاضى القضاة بدر الدين السنجارى فى حياته ، فلما مات ذكر ورثته أنها وقف . فعندما قرئت أخذ الأمير أيدغدى يحط على الفقهاء وينقصهم . فقال السلطان للقاضى تاج الدين «ياقاضى هكذا تكون القضاه» فقال تاج الدين : « يامولانا كل شاه معلقة بعرقوبها» ، قال «فكيف الحال فى هذا » قال : «إذا ثبت الوقف يعاد الثمن من الورثة» . فقال السلطان «فاذا لم يكن مع الورثة شىء» قال القاضى : «يرجع الوقف إلى أهله ولا يستعاد الثمن» فغضب السلطان من ذلك . وما تم الكلام حتى تقدم رسول أمير

---

(١) المقريزى : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٤٧٢

(٢) د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٣٦٦

المدينة المنورة وقال : «يامولانا السلطان ، سألت هذا القاضي أن يسلم إلى مبلغ ريع الوقف الذى تحت يده لينفقه صاحب المدينة فى فقراء أهلها فلم يفعل» . فسأل السلطان القاضي عما قاله ، فقال «نعم» . قال السلطان : «أنا أمرته بذلك فكيف رددت أمرى» . قال : يامولانا هذا المال أنا متسلمه وهذا الرجل لا أعرفه ولا يمكنني أن أسلمه لمن لا أعرفه ولايتسلمه الا من أعرف أنه موثوق بديته وأمانته ، فان كان السلطان يتسلمه منى أحضرته اليه» فقال السلطان «تنزعه من عنقك وتجعله فى عنقى» قال : «نعم» ، قال السلطان «لا تدفعه الا لمن تختاره» . ثم تقدم بعض الأمراء وقال : «شهدت عند القاضي فلم تسمع شهادتى فى ثبوت الملك وصحته» . فسأل السلطان القاضي عن ذلك فقال : «ما شهد أحد عندى حتى أثبته» ، فقال الأمير : «إذا لم تسمع قولى فمن تريد» . قال السلطان «لم لا سمعت قوله» فقال : «لا حاجة فى ذكر ذلك» فقال الأمير أيدغدى : «ياقاضي مذهب الشافعي لك وتولى من كل مذهب قاضياً» ، فصفى السلطان لقول أيدغدى ، وانفض المجلس إلى أن كان يوم الأثنين تاسع عشرة ، ولى السلطان القاضي صدر الدين سليمان بن أبى العز ابن وهيب الأذرعى الحنفى مدرس المدرسة الصالحية ، والقاضي شرف الدين عمر ابن عبد الله بن صالح بن عيسى السبكى المالكى ، والقاضي شمس الدين محمد بن ابراهيم الحنبلى ليكونوا قضاة القضاة مضافاً لقاضي القضاه تاج الدين ابن بنت الأعز ، وجعل السلطان لهم حق توليه نواب لهم بأعمال الديار المصرية وأبقى على ابن بنت الأعز النظر فى مال الأيتام والمحاكمات المختصة ببيت المال(١)

ويؤدى ما ذكرنا إلى أن نستخلص عدة أمور تلقى الضوء على بعض الحقائق أولها :

أن السلطان بيبرس إلى جانب رغبته الأكيدة فى اصلاح النظام القضائى

---

(١) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٢ ص ٥٣٨ — ٥٤٠
القلقشندى : صبح الأعشى جـ ٤ ص ٣٥
السيوطى : حسن المحاضرة جـ ٢ ص ١٣٣

والنهوض به ، الا أنه يتضح تدخله وأمراءه فى شئون القضاء باعتراضهم على أحكام القاضى التى تصدر على غير هواهم .

(ثانياً) ازدراء القضاة لبعض طوائف المماليك وعدم قبولهم شهادتهم ربما لأنهم فى رأيهم غير عدول .

(ثالثاً) شجاعة القاضى وصلابته فى الحق ، وقد حكى عن تاج الدين أنه ركب مرة وتوجه إلى القرافة ودخل على الفقيه منصل حتى تولى عنه قضاء الشرقية ، فقيل له : «تذهب إلى شخص حتى توليه » ، فقال «لو لم يفعل لقبلت رجله حتى يقبل فانه يسد عنى ثلمه من جهنم» (١)

(رابعاً) كون تعدد القضاة انما حدث على عهد الظاهر بيبرس وأنه قرر ذلك سنة ٦٦٣ هـ ، فى حين ذكر السيوطى من أن القضاء تعدد سنة ٥٢٥ هـ زمن الدولة الفاطمية عندما تم تعيين قاضي شافعى ، وقاضى مالكى ، وقاضى للاسماعيلية ، ورابع للامامية . (٢)

وفى رأيى أن رواية السيوطى هذه غير صحيحة لأنه لم يكن فى مصر أيام الفاطميين أى شأن للشيعة الأمامية وانما ساد مذهب واحد فقط وهو مذهب الأمامية الأسماعيلية . ومن جهة أخرى فان الفاطميين كانوا قد أبطلوا (٣) حين أستتب لهم الأمر فى مصر العمل بالمذاهب الأخرى وجعلوا القضاء مقصوراً على مذهبهم . أما ابن اياس فقد خالف كل من المقريزى والقلقشندى والسيوطى ، إذ يذكر أن تعدد القضاء حدث سنة ٦٦٠ هـ (٤) وأرى أنه لا تعارض بين الروايتين إذ يصح أن يفهم كلام ابن اياس على أن

---

(١) السيوطى : حسن المحاضرة جـ٢ ص ١٣٢

(٢) السيوطى : حسن المحاضرة جـ٢ ص ١٣٢

(٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة جـ٧ ص ١٢٢

(٤) ابن اياس : بدائع الزهور ص ٨٥

المقصود من نظام التعدد فى القضاء هو ما كان عليه الحال فى تلك السنة من أن قاضى القضاة ابن بنت الأعز كان قد أناب عنه القضاة الثلاثة الحنفى والمالكى والحنبلى يحكم كل بمذهبه ، ويؤيد ذلك عندما مثل تاج الدين فى أمر فامتنع من الدخول فيه ، فقيل له : «مر نائبك الحنفى» . وكان القاضى وهو الشافعى ينتيب من شاء من المذاهب الثلاثة الأخرى فامتنع عن ذلك (١)

ومن الأهمية أن نبين فى معرض قصة التعدد وأسبابه ما أورده المقريزى آنفاً أن قضاة الحنفية والمالكية والحنبلية كانوا يولون نواباً عنهم فى مذاهبهم فى الوجهين القبلى والبحرى كالشافعى سواء بسواء ، فى حين يقول عبد الوهاب السبكى : أنه لم يكن من حق أى قاضى أن ينيب نواباً سوى قاضى قضاة الشافعية ، إذ يقول فى ترجمته لتاج الدين بن بنت الأعز «ثم لما ضم الظاهر بيبرس القضاة إلى الشافعية أستثنى لهم الأوقاف وبيت المال والنواب (٢) . أما القلقشندى فانه جاء وسطاً بين ماقاله المقريزى والسبكى فيقول «ثم كل من الأربعة له التحدث فيما يقتضيه مذهبه بالقاهرة والفسطاط ونصب النواب واجلاس الشهود ويستقل الشافعى منهم بتوليه النواب فى الوجهين القبلى والبحرى لا يشاركه فيه أحد . (٣)

هذا ولم يستمر النظام القضائى على حاله من الاستقرار ، بل اعتراه بعض بعض التغيرات وأدخلت عليه بعض التعديلات كنتيجة لتدخل السلاطين سواء بدافع محافظتهم على قواعد الدين والشرع ، أو لما وجدوه فى ذلك من تحقيق مصالح شخصية أقتضتها طبيعة المرحلة التى يعاصرونها . وكان لبعض هذه التغيرات والتطورات أثرها الواضح والخطير على المجتمع

---

(١) السبكى : طبقات الشافعية جـ٥ ص ١٣٤
السيوطى : حسن المحاضرة جـ ٢ ص ١٣٢
(٢) السبكى : طبقات الشافعية جـ ٥ ص ١٣٥
(٣) القلقشندى : صبح الأعشى جـ ٤ ص ٣٦

المصرى فى عصر سلاطين المماليك . ولايضاح ذلك نذكر أنه بعد وفاة تاج الدين بن بنت الأعز ولى قضاء القاهرة والوجه البحرى تقى الدين محمد ابن الحسين بن رزين الشافعى ، وولى قضاء مصر والوجه القبلى محى الدين عبد الله بن شرف الدين المعروف بابن عين الدولة (١) . وفى سنة ٦٧٦ هـ ١٢٧٧ م ومع بداية عهد السلطان الملك السعيد ناصر الدين بن الملك الظاهر بيبرس صرف قاضى القضاة ابن عين الدولة عن قضاء مصر والوجه القبلى وأضيف إلى قاضى القضاة تقى الدين محمد بن الحسين بن رزين الشافعى فتكمل له قضاة القضاه بديار مصر (٢)

واتفق فى سنة ٦٧٠ هـ/ ١٢٧١ م أن عزل قاضى القضاة شمس الدين محمد بن أبراهيم بن عبد الواحد المقدسى الحنبلى نائبه بالمحلة الكبرى شقيق تقى الدين شبيب الحرانى ، فغضب الأخير وكتب للسلطان بخبرة بوجود ودائع كبيرة لتجار من أهل حران وبغداد والشام وقد ماتوا ؛ فاستدعاه السلطان بيبرس وسأله عن ذلك فأنكر ، فأمر السلطان بمهاجمة داره ، فوجد فيها كثيراً مما أدعاه شبيب بعضه قد مات أهله وبعضه لقوم أحياء ، فأخذ السلطان زكاة المال عنها وسلم لمن كان حياً وديعته وعاقب قاضى القضاة بأن أعتقله ولم يول بعده أحداً فى قضاء الحنابلة (٣) .

وفى سنة ٦٧٦ هـ/ ١٢٧٧ م عزل قاضى القضاة صدر الدين سليمان ابن أبى العز الحنفى نفسه من القضاء ، . فشغر منصب قضاء الحنفية بعده (٤)

وفى سنة ٦٧٨ هـ/ ١٢٧٩ م ولاية السلطان الملك العادل بدر الدين سلامش بن بيبرس كتبت تقاليد القضاة الأربعة ، وتقرر أن يكون قاضى القضاة صدر الدين عمر بن قاضى القضاه تاج الدين عبد الوهاب بن الأعز

---

(١) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٢ ص ٥٦١ — ٥٦٢ .
(٢) المقريزى : السلوك جـ١ ق ٢ ص ٦٤٧
(٣) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٢ ص ٦٠٢ — ٦٠٣
(٤) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٢ ص ٦٤٨

الشافعى هو الذى يولى فى أعمال مصر قضاة ينوبون عنه فى الأحكام ، ويحكم القضاة الثلاثة بمصر والقاهرة خاصة بغير نواب فى الأعمال (١) .

ولما تولى السلطان المنصور لاجين عرف عنه تعظيمه للشرع وتنفيذه لأوامره ، فأمر بانشاء مودع (٢) لمال الأيتام ، وطلب من الأمراء — وكان تحت يدهم أموال اليتامى — نقل ما تحت يدهم من هذه الأموال إلى هذا المودع وكتب توقيعاً بأن من مات وله ورثة صغار ينقل ميراثهم إلى مودع (٣) الحكم ويتولاه قاضى القضاة الشافعى (٤) . ولعل الدافع إلى هذا أيضاً أن أيدى بعض القضاة أمتدت إلى مال اليتامى ، فقد روى ابن بطوطة أن شرف الدين عبد الرحيم قاضى أسيوط فى عهد الناصر محمد كان يلقب «حاصل ما تم» لأنه كان إذا أتاه أحد اليتامى يطلب شيئاً من أمواله قال له «حاصل ما تم» ومعنى ذلك أنه لم يبق من المال المتحصل باسمه شيء ، فالتصق به ذلك اللقب (٥) كذلك تقرر لقاضى القضاة الحنفية فى سنة ٧٧٣ هـ/ ١٣٧١ ١٣٧٢ م أن يكون له مودعاً خاصاً لأموال يتامى الحنفية أسوة بقاضى قضاة الشافعية وان كان هذا لم يتم تنفيذه بسبب مرض القاضى وموته بعد ذلك (٦)

وفى سنة ٧٨١ هـ/ ١٣٧٩ — ١٣٨٠ م تقرر مرة أخرى لقاضى قضاة الحنفية بأن يتخذ لأيتام الحنفية مودعاً يودع فيه أموالهم — وكان الغرض من انشاء موادع الأيتام اعفاء المبالغ المودعة من الزكاة وهو ما عارضه للقضاه والفقهاء — فشق ذلك على قاضى الحنفية برهان الدين ابراهيم بن

---

(١) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٣ ص ٦٦٨

(٢) المودع : الجمع مودعات ، صندوق لحفظ مال مخصص لغرض معين

(٣) مودع الحكم : صندوق يوضع فى عهده قاض القضاة لحفظ أموال اليتامى القصر وأموال الغائبين أيضاً .

المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٢ ص ٨٦٤

(٤) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٣ ص ٨٦٤

(٥) ابن بطوطة : تحفة النظار جـ١ ص ٢٨

(٦) المقريزى : السلوك جـ ٣ ق ١ ص ١٩٦

جماعة وتحدث فى ابطال ذلك ، فعقد مجلس عند الأمير الكبير برقوق حضره الأمراء والقضاة ومشايخ العلم أنتهى فيه المجلس بابطال ذلك بعد أن هدد أحد الفقهاء الحاضرين الأمير برقوق بقوله «ان لم ترجع والا بيننا وبينك مهام الليل» ، فأنفعل الأمير لكلامه وخاف عاقبته (١)

وتميز قاضى القضاة الشافعية فى عصر المماليك عن أقرانه أصحاب المذاهب الأخرى ، فظل أرفع درجة منهم ثم يليه الحنفى فالمالكى فالحنبلى ، وكان بيده عزل بعض موظفى الدولة عن وظائفهم فضلا عما كان يتمتع به من نفوذ على نواب الحكم (٢) التابعين له (٣) . ويؤيد ذلك ما حدث فى سلطنة الناصر محمد الثالثة عندما أستأذن منه قاضى القضاة عز الدين عبد العزيز ابن جماعة الشافعى فى عزل نواب الحكم لعدم كفايتهم وفساد ذمتهم وسوء خلقهم ، ولتوليهم الحكم ببذل المال الكثير ، فأذن له السلطان ، فكتب ابن جماعة بعزل قضاه الوجهين القبلى والبحرى وعزل فخر الدين محمد بن محمد بن مسكين من نيابة الحكم فى مصر ، وعزل الضياء المحتسب من

---

(١) المقريزى : السلوك جـ٣ ق ١ ص ٣٥٩

(٢) تعددت مسئوليات قاضى القضاة وزادت أعباؤه نتيجة لكثرة عدد المتقاضين فى القاهرة ومصر ومدن الأقاليم ، فأصبحت الحاجة ماسة إلى تعيين قضاة يكون إختيارهم وتعيينهم وعزلهم بمعرفة قضاة القضاة ليكونوا بمثابة نواب لهم فى الحكم وفقاً لمذاهبهم . كما تعين بالاسكندرية قاض مستقل بها ، ثم ما لبث أن تعين بها أكثر من قاضى للفصل فى القضايا المختلفة نظراً لما لهذا الثغر من أهمية . ومع مرور الزمن أزداد عدد هؤلاء النواب زيادة مضطردة وكبيرة حتى بلغ عددهم خمسين نائباً بالقاهرة ومصر ، ومائة وست وثمانين نائباً بالوجه القبلى والوجه البحرى . وترتب على هذه الزيادة أن تدخل السلطان فى عزل هؤلاء النواب أو تحديد عددهم ، كما تفشى فيهم خراب الذمة فارتشى معظمهم وتلاعبوا بالأحكام ، فسدت أعمالهم وأحكامهم وأصبحوا حديث العامة والخاصة فساءت سمعتهم وانحطت أقدارهم .

أنظر المقريزى : السلوك جـ ٣ ق ١ ص ١٢٨ و ص ٤٠١

جـ ٢ ق ٢ ص ٣٣٣

جـ ٤ ق ١ ص ٣٤٧

(٣) د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٣٦٦ .

من نظر الأوقاف . (١)

الا أن التطور الخطير فى النظام القضائى فى ذلك العصر جاء نتيجة لتدخل الحجاب فى الأمور الشرعية والمسائل الدينية ونظر قضايا المدنيين بمقتضى أحكام السياسة ، وهى السلطة القضائية الممنوحة لمتولى وظيفة حاجب الحجاب والحجاب عامة والتى تخول لهم الحكم فى قضايا الأمراء والجند ومخاصمات الأجناد واختلافهم فى أمور الأقطاعات ونحو ذلك حسب قانون مستقل عن حدود الشريعة الاسلامية ، وهو ما عرف بحكم الياسه دستور الشريعة المغوليةالتى ترجع إلى أيام جنكيزخان . الا أن الأمر تطور من النظر فى هذه الأحكام السياسية بالتدخل فى الأمور الشرعية كتداعى الزوجين وأرباب الديون مما أدى إلى شكوى المتقاضين وتضررهم من ذلك ، وكان منهم من يقيم الأشهر والأعوام بغية الوقوف أمام القاضى الشرعى وخوفاً من الوقوع فى أيدى الحجاب الذين أصبحوا يرتزقون من مظالم العباد ، وأزداد نفوذ هؤلاء الحجاب وصاروا يحكمون فى كل جليل وحقير بين الناس سواء كان الحكم شرعياً أو سياسياً حسب رأيه ، وان تعرض قاضى من قضاة الشرع لمباشرة قضية فى حدود اختصاصه لم يتمكن من ذلك بسبب بذاءه خلق الحاجب وسوء تصرفه وانحطاط سلوكه مما لم يكن يعهد مثله من قبل حتى اعتاد الناس ذلك (٢) . ويرجع هذا إلى السلطان الملك الصالح صلاح الدين ابن الناصر محمد فى سنة ٧٥٣ هـ / ١٣٥٢ م حيث قرر للأمير جرجى الحاجب أن يحكم فى أمر أرباب الديون وبين خصومهم بأحكام السياسة عندما لجأ تجار العجم له بدار العدل ذاكرين أنهم باعوا بضائعهم لعدد من تجار القاهرة ولم يحصلوا على ثمنها ، وأراد تجار القاهرة اثبات اعسارهم وعدم قدرتهم على السداد أمام القاضى الحنفى وهم فى سجنه ، فأمر السلطان

---

(١) المقريزى : السلوك جـ ٢ ق ٢ ص ٤٤٣

(٢) المقريزى : المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ٢١٩ – ٢٢٠

الحاجب بأخراجهم من السجن واستخلاص الحقوق منهم بمساعدة أعوان الوالى ، فى الوقت الذى أنكر على القاضى الحنفى تصرفه ومنعه من الفصل فى أمر التجار والمدينين ، ومن ذلك الوقت صارت الحجاب تتصدى للحكم تتصدى للحكم فى الأمور الشرعية فيما كان من شأن القضاه الحكم فيه (١)

ويؤكد استمرار هذا النظام ما تقرر لقاضى القضاة الحنفى بعزل نائبين من نوابه بالقاهرة منهما زين الدين السكندرى لأن رجلا أحتمى به خوفاً من بطش الأمير مأمور الحاجب ، كما جرت العادة بأن من خاف جور من يعتدى عليه يركن إلى قاضى من القضاة فيصير فى حماة الشرع الأسلامى ما أقام ، ولا يجسر أحد على أخذه من ذلك القاضى احتراماً له وتعظيما لحرمة الدين . فشكى الحاجب ذلك إلى الأمير الكبير برقوق ، فأمر بعزل القاضى وطلب الرجل المحتمى به وضربه ضرباً مبرحاً هو وولده وشهرهما بالقاهرة ونودى عليهماهذا جزاء من يتجاهى على الحاجب» فانبسطت أيدى الحجاب فى الأحكام بما تهوى أنفسهم (٢) .

ومن الغريب أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد ، بل تدخل أمراء الدولة فى شئون القضاه بأن أصدروا أحكاماً ضد المتهمين . فقد جىء بأحدهم ويدعى ابن سبع ، وكان قد أرتكب جرائم شنيعة وأراد خصومه اراقة دمه عند القضاة المالكية ، فسعى ببذل المال للقضاة الشافعية ليحكموا بحقن دمه . وطال اختلاف القضاة فى شأنه دون اصدار الحكم . فعقد الأمير الكبير يلبغا الخاصكى — فى سلطنة السلطان المنصور محمد أحد أحفاد الناصر محمد — مجلساً بسبب ابن سبع هذا حضره القضاة والفقهاء وكثرت الآراء وتردد القضاة فى الحكم لأستمرار اختلافهم إلى أن قال قاضى القضاة ولى الدين أبو زيد بن خلدون للأمير الكبير ،«ياأمير أنت صاحب الشوكه

---

(١) المقريزى : السلوك جـ ٢ ق ٣ ص ٨٦٣ — ٨٦٤

(٢) المقريزى : السلوك جـ ٣ ق ١ ص ٣٦١

وحكمك ماض فى الأمة ومهما حكمت به نفذ . فحكم الأمير الكبير بحقن دمه واطلاق سراحه ، ولم يعهد قط أن أحداً من أمراء المماليك ولا ملوكهم حكم فى شىء من الأمور التى من عادة القضاة الحكم فيها . (١)

ومع سوء الأحوال فى دولة المماليك الجراكسه ، ساءت أحوال القضاء ونظمه ، وأصبحت ولاية القضاء بالوراثة يليها الأبن بعد الأب ، أو بالتنازل عنها فيبيع القاضى منصبه لغيره ممن يرغب ، وقد يكون هذا الوارث أو المتنازل اليه غير جدير لمباشرة هذا المنصب وتحمل مسئولياته . ويعبر المقريزى عن ذلك تعبيراً عميق المغزى اذ يقول «ثم عادوا — يعنى الفقهاء والقضاه — ينزل هذا عن وظيفته من الطلب فى الدروس أو التصوف فى الخوانق (٢) أو القراءة أو المباشرة بالمال ، فيلى الوظائف غير أهلها ويحرمها مستحقوها ، فان الوظائف المذكورة صارت بأيدى من هى بيده ينزلها منزلة الأموال المملوكة ، فيبيعها إذا شاء ويسمى بيعها نزولا عنها ويرثها من بعده صغار ولده ، وسرى ذلك حتى فى التداريس الجليلة والأنظار المعتبرة ، وفى ولاية القضاء بالأعمال يليه الصغير بعد موت أبيه ويستناب عنه (٣)

ومن الحوادث النادرة فى هذا المقام ، ما أقدم عليه الخليفة العباسى المتوكل على الله عبد العزيز فى سنة ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ — ١٤٩٧ م أثناء سلطنة السلطان محمد بن الأشرف قايتباى ، حيث عهد هذا الخليفة للشيخ جلال الدين الأسيوطى بوظيفة جديدة من نوعها بأن ولاه قاضياً كبيراً على جميع القضاة بأنحاء مصر يولى منهم من يشاء ويعزل من يشاء ، ولم يتقبل القضاة ذلك بسهولة بل اعترضوا على تصرف الخليفة الذى ليس من حقه

---

(١) المقريزى : السلوك جـ ٣ ق ٢ ص ٦٣٦ — ٦٣٧

(٢) جمع خانقاة : بيت ينقطع فيه الصوفية للعبادة ، والذكر .
د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٤١١

(٣) المقريزى : السلوك جـ ٤ ق ٢ ص ٦١٩

هذا مع وجود السلطان ، وكادت أن تقوم فتنة ، فلما رأى الخليفة تلك المعارضة الشديدة تراجع عن ذلك وقال «الشيخ جلال الدين هو الذى حسن لى ذلك وقال لى : هذه كانت وظيفة قديمة كان الخلفاء يولو نهامن يختارونه من العلماء» . (١)

مكانة قضاة القضاه وصلاتهم بسلاطين المماليك

كانت الحركة الثقافية والحياة الفكرية فى هذا العصر نشيطة قوية ، وكانت على جانب كبير من الرقى والازدهار ، وأصبحت مصر ميداناً لنشاط علمى واسع ،وذلك لعوامل وأسباب أولها: غزو التتار للدولة الاسلامية الشرقية وتدميرهم فارس بما فيها من حضارة ومدنية مما جعل أهل هذه البلاد يفرون من وجه التتار إلى مصر والشام ناشدين السلامة والأمان .

(ثانياً) سقوط بغداد سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م فى أيدى التتار وتنكيلهم برجال الدين والعلم ، فلجا هؤلاء أيضاً إلى مصر ، وغدت هذه البلاد محل سكن العلماء ومحط رجال الفضلاء . (٢)

فعرف قضاء مصر رجال توفرت فيهم كل مزايا الدين والعلم والخلق فتفقهوا فى الدين فكانوا على درجة عالية من التقوى والورع والكرم والصلاح ، وأشتغلوا بالعلم فدرسوا وأفتوا وألفوا فذاع صيتهم فى العلم والاجتهاد وعظمت حجتهم بالحكمة والسداد . ومارسوا الفنون فاصبحت لهم اليد الطولى فى الأدب والشعر والمعانى والبيان فضربوا أحسن الأمثال فى المحافظة على الشريعة والتزام طريق الحق لم يرهبوا أحداً ولم تاخذهم فى الله لومة لائم . من هؤلاء قاضى القضاة الشيخ عز الدين بن عبد السلام

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ص ٦٠٢

(٢) د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٣٢٩

السيوطى : حسن المحاضر — جـ٢ ص ٨٦

التى عاصر الدولة الأيوبية والشطر الأول من دولة المماليك ، وقد رأينا موقفه من الملك الصالح اسماعيل ، ثم نرى مواقفه المشهوره حيال سلاطين المماليك وأمرائهم ، عندما أراد السلطان المظفر قطز أن يجمع المال من الناس لمحاربة التتار ، وطلب إلى ابن عبد السلام أن يفتى بجواز أخذ المال من عامة الناس ، فلم يجز ذلك الا بشرط أن يجمع الأمراء كل ما لديهم من دنانير وذهب وحلى النساء ثم ينظر فان لم يكف ذلك جاز أخذ شيء من أموال الناس فى دفع الأعداء . (١)

كذلك تصدى لنائب السلطنة وأمراء المماليك ، ورأى عز الدين أن هؤلاء الأمراء ملك لبيت المال إذ لم يثبت لديه عتقهم ، فاستشاروا غضباً وأجتمعوا وأرسلوا اليه ، فقال : نعقد لكم مجلساً وننادى عليكم لبيت مال المسلمين ، فرفعوا الأمر إلى السلطان فبعث اليه فصمم على رأيه ، وأرسل اليه نائب السلطنة فلم يجد فانزعج النائب وقال : «كيف ينادى علينا هذا الشيخ ويبيعنا ونحن ملوك الأرض ، والله لأضربنه بسيفى هذا» . فركب مع جماعة الأمراء إلى بيت الشيخ ، فخرج اليه ابنه فرأى من نائب السلطنة ما رأى وشرح الحال لأبيه فى الداخل فما أكثرت لهذا أو أنزعج . وقال مخاطباً ابنه : «ياولدى أبوك أقل من أن يقتل فى سبيل الله» . ثم خرج وعندما وقع بصره على النائب ، لم يتمالك هذا نفسه وسقط السيف من يده وبكى وسأل الشيخ ما العمل ، قال : «أنادى عليكم وأبيعكم ، قال : فنعم تصرف ثمننا ، قال فى مصالح المسلمين وتم له ما أراد .

وهذه الحادثة تدل على قوة نفس الشيخ وتشدده فى الحق وعدم رهبته نفوذ الأمراء ، وفيه يقول الشاعر :

سار عبد العزيز فى الحكم سيراً ... لم يسره سوى ابن عبد العزيز (٢)
عمنا حكمه بعدل وسيط ... شامل للورى ولفظ وجيز (٣)

---

(١) المقريزى : السلوك جـ١ ق ٢ ص ٤١٥ – ٤١٦
(٢) يعنى الخليفة الورع عمر بن عبد العزيز
(٣) السيوطى : حسن المحاضرة جـ ٢ ص ١٣١ – ١٣٢ .

ويحكى أن بيبرس قال حين رأى جنازة عز الدين بن عبد السلام وقد خرج فى تشييعها الجموع الغفيرة ، قال لبعض خواصه اليوم أستقر أمرى فى الملك لأن هذا الشيخ لو كان يقول للناس أخرجوا عليه لأنتزع الملك منى (١) .

ومن أمثال هذا القاضى ، تقى الدين عبد الرحمن بن بنت الأعز ، (٢) عرض عليه السلطان المنصور قلاون سنة ٦٨٧ هـ / ١٢٨٨ م منصب الوزاره فرفض قبوله ، وعين السلطان الأمير بدر الدين بيدرا واشترط عليه أن لا يتخذ قراراً الا بعد استشارة قاضى القضاة ابن بنت الأعز ، وكان هذا إذا دخل على السلطان يقول له «ياقاضى ايش حال والك بيدراً فى وزارته ؟ فيقول : «ياخوند ولد صالح دخلت بولايته الجنة وأزلت الظلم» وأعتاد ابن بنت الأعز على الأجتماع بالوزير كل يوم أربعاء لأقرار ما ينوى عمله . (٣) وعندما عزل ابن بيدراً خلعت على تقى الدين خلع الوزارة فباشرها مع قضاء القضاء ونظر الخزانة ، ولم يلبث أن ترك الوزارة تمسكه بالأمور الشرعية وأعيد بيدراً اليها مرة أخرى . (٤)

وفى سلطنة الأشرف خليل بن المنصور قلاون أستقر محمد بن السلعوس فى الوزارة وفوض اليه سائر أمور الدولة ، وعزم السلطان على صرف قاضى القضاة تقى الدين عبد الرحمن بن بنت الأعز من وظيفة القضاء وجميع ما بيده من المناصب بسبب كره ابن السلعوس له . وكان هذا الأخير قد طلب من القاضى أن يعين نجم الدين بن عطا أحد أتباع الوزير فى احدى الوظائف فرفض تقى الدين . وأشار الأمير علم الدين سنجر الشجاعى على السلطان

---

(١) السبكى : طبقات الشافعية جـ ٥ ص ٨٠

(٢) هو ابن قاضى القضاة عبد الوهاب بن بنت الأعز
المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٣ ص ٧٤١

(٣) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٣ ص ٧٤١

(٤) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٣ ص ٧٤٢

بأن يولى ابن بنت الأعز قضاء الشام ، فلما علم بذلك ابن السلعوس خشى على نفسه منه لاستمرار نفوذه وحرض عليه بعض الناس منهم الشريف بن تعلب للشهادة ضده ورموه بالفسق وعظائم الأمور بغيا منهم وعدوانا كما اتهموه بالكفر والزنا (١) . فقبض عليه الوزير ونكل به بواسطة أعوانه ومازالوا به إلى القلعة وهو سائر على قاعية والرسل راكبون ، فرأى ثلاثة من الأمراء فقال لهم : «يا أمراء أما تنظرون فى حالى وما أنا فيه من الاهانة مع هؤلاء» فساءهم ذلك ودخلوا على السلطان وأقنعوه ببراءة الرجل ومكيدة ابن السلعوس له ثم تحدث الأمير بدر الدين بكتاش فى أمره مع بيبرس الذى توسط له لدى السلطان فأفرج عنه بعد أن عزله من وظائفه وكان يلى سبعة عشر منصباً هى قضاء القضاء بديار مصر كلها ، وخطابه الجامع الأزهر ، ونظر الخزانة ، ونظر الأحباس ، ومشيخة الشيوخ ونظر تركه الظاهر بيبرس وأولاده وأوقافه وأملاكه وعدة تداريس . ثم الزمه بالاقامة فى زاوية الشيخ نصر المنبجى خارج القاهرة حتى يفى بما عليه من مال بلغ جملته ثمانية وثلاثون ألف دينار ، فدفعه بعد أن باع ورهن واقترض ، ثم انتقل إلى القرافه إلى أن تحدث بشأنه إلى السلطان الأمير بدر الدين بيبرس فولاه تدريس المدرسة الناصرية (٢) . ثم ثبتت براءته مما رمى به وتوجه إلى الحج ودعا الله وهو بمسجد الرسول وأقسم عليه أن لا يصل إلى وطنه الا وقد عاد إلى منصبه وأن ينتقم الله ممن أهانوه ودسوا له ، فلم يلبث أن بلغه خبر مقتل السلطان ووزيره قبل وصوله إلى القاهرة . (٣) وأعيد إلى منصبه فى سلطنة الملك الناصر محمد سنة ٦٩٣ هـ / ١٢٩٤ م وظل يباشر القضاء حتى توفى سنة ٦٩٥ هـ / ١٢٩٥ م عن احدى وخمسين سنة (٤) بعد حياة حافلة من الصبر على المكاره ابتغاء

---

(١) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٣ ص ٧٧٢
السبكى : طبقات الشافعية جـ ٥ ص ٦٤
(٢) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٣ ص ٧٧٢ — ٧٧٣
(٣) السيوطى : حسن المحاضرة جـ ٢ ص ١٣٤
(٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة جـ ٧ ص ١٢٣

الحق وتأكيداً لشريعة الله وما يجب أن يكون عليه القاضى بعيداً عن التملق والنفاق والرياء . ثم استقر فى قضاء القضاة تقى الدين محمد بن على بن وهب ابن مطيع المعروف بأبن دقيق العيد (١) الشافعى ، قال البرزالى : «وفى يوم السبت الثامن عشر من جمادى الأولى سنة ٦٩٥ هـ ولى القضاء بالديار المصرية الشيخ الامام مفتى الفرق بقية السلف تقى الدين أبو الفتح القشيرى المعروف بأبن دقيق العيد عوضاً عن تقى الدين بن بنت الأعز (٢) . فكان السالك الطريق التى لا عوج فيها ولا أمتاً الشيخ الامام علامة العلماء الأعلام ، وراوية فنون الجاهلية وعلوم الاسلام ، ذو العلوم الشرعية والفضائل العقلية والفنون الأدبية والمعارف الصوفية . » (٣)

ولهذا القاضى مواقفه التى تدل على مكانته الرفيعة عندما بعث اليه الأمير منكوتمر نائب السلطنة فى عهد السلطان حسام الدين لاجين يخبره أن تاجر أقد مات وترك أخاً ولم يخلف غيره ممن يرثه ، وأراد أن يثبت استحقاقه بناء على هذا الاخبار ، فلم يوافق قاضى القضاه وترددت رسل النائب عليه لهذا الغرض دون جدوى ، فبعث اليه بالأمير كرت الحاجب فلما دخل عليه كرت سلم وظل واقفاً ، فقام له قاضى القضاه نصف قومه ورد عليه السلام وأجلسه ، وأخذ كرت يتلطف به ويتودد اليه لاثبات لأثبات أخوة التاجر بشهادة منكوتمر ، فقال له قاضى القضاة : «وماذا ينبنى على شهادة منكوتمر ؟ » فقال له : «ياسيدى ، ما هو عندكم بعدل» ؟ فقال : «سبحان الله » ثم أنشد :

---

(١) كان أصل تلقيب هذا القاضى بهذا اللقب أن جده وهب بن مطيع ليس فى يوم عيد ثياباً بيضاء فرآه جماعة من أهل الريف ، فقال قائل منهم ، كأن ثيابه دقيق العيد لبياضها ، فلزمه هذا اللقب واشتهر به بيته .

المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٢ حاشية ٢ ص ٨١٣

(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة جـ ٤ ص ٩٤

(٣) تقى الدين بن دقيق العيد : إحكام الأحكام جـ ١ ص ١٤

يقولون هذا عندنا غير جائز : ومن أنتم حتى يكون عندكم عند وكرر ذلك ثلاث مرات ، ثم قال : «والله متى لم تقم عندى بينه شرعية والا فلا حكمت له بشيء باسم الله» ، فاعجب كرت من حزم موقفه وسداد رأيه وقام وهو يقول «والله هذا هو الاسلام» وعاد إلى الأمير وأعتذر اليه بأن هذا الأمر لابد فيه من اجتماعك بالقاضى إذا جاء إلى دار العدل . (١)

وذات يوم مر قاضى القضاة على دار النيابة بالقلعة دون أن يدخلها فرآه منكوتمر ، فأرسل اليه الحجاب واحداً بعد الآخر يقولون له : «ياسيدى الأمير ولدك يختار الاجتماع بك لخدمتك» (٢) ، فلم يلتفت إلى أحد منهم فلما ألحوا عليه قال لهم : قولوا له ما وجبت طاعتك على ، وألتفت إلى من معه من القضاة وقال : «أشهدكم أنى عزلت نفسى باسم الله ، قولوا له قولوا له يولى غيرى» . وعاد إلى داره وأغلق بابه . وبعث نقباؤه (٣) ورسله إلى النواب فى القضاء يمنعهم من الحكم (٤) . فلما بلغ السلطان لاجين ماحدث من نائبه أنكر عليه ذلك وبعث إلى قاضى القضاه يعتذر اليه ويستدعيه فأبى وأعتذر . فبعث اليه الشيخ نجم الدين حسين بن محمد بن عبود ، فمازال به حتى صعد به إلى القلعة ، فقام اليه السلطان واقفاً ، فصار الشيخ يمشى

---

(١) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٣ ص ٨٤٨

(٢) الخدمة : معنى إصطلاحى لفعل خدم ومشتقاته كثير الورود فى كتب المؤرخين بمعنى التحية ، وكان للخدمة فى حضرة السلطان صيغ كثيرة منها الايماء باليد اليمنى إلى الأرض ، وخفض الرأس نحو الركوع ، وتقبيل الأرض سجوداً ، ومس الأرض بأصابع خمس مرات ، ويأتى فعل خدم أيضاً بمعنى أهدى وقدم ، فيقال : خدم فلان الخليفة بمصحف جليل ، وخدم فلان من ماله الخزانة السلطانية بثلاثمائة ألف دينار .

المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٣ حاشية ١ ص ٧٦٢

(٣) مفردها نقيب ، وكان عمل صاحب هذه الوظيفة عند السلطان أو الأمير تأدية الخدمات الصغيرة لسيده .

د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٤٥٩ .

(٤) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٣ ص ٨٤٩

قليلا قليلا وهم يقولون له : «السلطان واقف» ، فيقول «أديني ماشي» . وتلقاه السلطان وقبل يده وقال : ننتفع بهذا (١) . وعزم عليه أن يجلس على مرتبته فبسط منديله — وكان خرقة بالية من الكتان — فوق الحرير قبل أن يجلس ، كراهة أن ينظر اليه ولم يجلس عليه ، وما برح السلطان يتطلف به حتى قبل الولاية ثم قال له : «ياسيدى هذا ولدك منكوتمر خاطرك معه ، أدعوا له» . وكان حاضراً فنظر اليه الشيخ ساعه ، وصار يفتح يدها ويقبضها وهو يقول : «منكوتمر لا يجيء منه شيء» ، «وكررها ثلاث مرات وقام فأخذ السلطان الخرقة التى وضعها على المرتبة تبركاً بها وتفرقها الأمراء قطعة قطعة ليدخروها عندهم رجاء بركتها (٢) .

من هذا يتضح لنا عدالة ونزاهة ابن دقيق العيد قاضى القضاه ، فهو لا يجامل فى الحق ولا يمالىء فى القضاء ، فلم يقبل شهادة الأمير لأنه عنده غير عدل . كما تبين هذه القصة فضل ابن دقيق العيد وسمو مكانته لدى الأمراء وأصحاب النفوذ ، ومن الطبيعى لم تكن له تلك المنزلة عند أولئك المماليك لولا أنهم رأوا تقدير الناس له وتعظيمهم اياه ، وأنه مقدم لدى عامة الناس وخاصتهم فى العلم والدين على جميع أقرانه .

ومما يدل على سداد رأيه وصحة حكمه ما حدث أثر واقعة اليهود والنصارى سنة ٧٠٠ هـ /١٣٠٠ م ، وكان الشيخ الفقيه نجم الدين أحمد بن الرفعه قد أفتى بوجوب هدم كنائسهم ، وطلب الأمراء والقضاه والفقهاء للنظر فى ذلك ، فلم يوافقه ابن دقيق العيد على عدمها وقال : «أحتاج إلى بينه تشهد أنها حدثت فى الأسلام ، فان قامت البينه بهذا أفتيت وحكمت بهدمها ومتى لم تقم البينه فلا يجوز هدمها» (٣)

---

(١) تقى الدين بن دقيق العيد : إحكام الاحكام جـ ١ ص ٣٣ .

(٢) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٣ ص ٨٤٩

(٣) المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٣ ص ٩١٢

وكان تقى الدين كثير التطلع إلى أخبار نوابه بالأعمال والبلاد وأنه كان يذكرهم بكتبه المشتملة على المواعظ والتحذيرات من عواقب الغفلة والإهمال ، من ذلك ماكتبه إلى نائبه بأخميم . (١)

وفى سنة ٧٠٢ هـ/ ١٣٠٢ م توفاه الله عن سبع وسبعين عاماً وهو فى منصب قاضى القضاة . (٢) وخرج البريد إلى دمشق بطلب قاضى القضاة بدر الدين محمد بن جماعة فوصل إلى القاهرة ، وخلع عليه فى يوم السبت رابع ربيع الأول سنة ٧٠٢ هـ (٣) .

وأتفق بعد عودة الناصر محمد إلى سلطنته الثالثة أن حضر اليه الخليفة العباسى والأمراء والقضاة وسائر أهل الدولة للتهنئة ، فشرع يعاتب الخليفة فى أمره ويقول له «كيف تحضر تسلم على خارجى ، هل أنا خارجى وبيبرس من سلالة بنى العباس» فتغير وجه الخليفة ولم ينطق ، ثم ألتفت السلطان إلى القاضى علاء الدين بن عبد الظاهر ، وكان هو الذى كتب عهد المظفر عن الخليفة وقال له : «ياأسود الوجه» . ثم ألتفت السلطان إلى قاضى القضاه بدر الدين محمد بن جماعة وقال : «يا قاضى ، كيف تفتى المسلمين بقتالى» فقال : «معاذ الله أن تكون الفتوى كذلك ، انما الفتوى على مقتضى كلام المستفتى» (٤) ، ثم عزله عن القضاء وعزل القاضيين الحنفى والحنبلى ، وأبقى المالكى لكونه كان وصياً عليه من جهة أبيه قلاون (٥) . الا أن بدر بدر الدين أعيد إلى القضاء فى الحادى عشر من صفر سنة ٧١١ هـ/ ١٣١١ م

---

(١) أنظر نص الكتاب فى
السيوطى : حسن المحاضرة جـ٢ ص ١٣٥ — ١٣٦
الأدفوى : الطالع السعيد ص ٣٣٦
المقريزى : السلوك جـ ١ ق ٣ ص ٩٤٨
(٢) السبكى : طبقات الشافعية جـ ٦ ص ٢٢
(٣) المقريزى : السلوك جـ١ ق ٣ ص ٩٢٩
(٤) المقريزى : السلوك جـ ٢ ق ١ ص ٧٤
(٥) السيوطى : حسن المحاضرة جـ ٢ ص ١٠١

وفى النصف من المحرم سنة ٧١٤ هـ / ١٣١٤ م أراد النصارى الاجتماع بالكنيسة المعلقة بمصر وأستعاروا مجموعة من قناديل الجامع العتيق ، فأنكر ذلك الشيخ نور الدين على بن البكرى وجمع من أهله وغيرهم أناس كثيرين وتوجه إلى الكنيسة وهجم على النصارى وأطفأ الشموع وأنزل القناديل ، وعاد البكرى إلى الجامع وأراد معاقبة القائمين عليه ، فأحتجوا بأن الخطيب هو الذى أمر بأرسال القناديل إلى الكنيسة ، فأنكر على الخطيب تصرفه وأراد الحاق الأذى به فأختفى منه ، وتوجه إلى الفخر ناظر الجيش وعرفه بما وقع وأن كريم الدين أكرم ناظر الخاص هو الذى أشار باعارة القناديل فلم يسعه الا موافقته ، فلما كان الغد أخبر الفخر السلطان بما كان . وعلم البكرى أن ذلك كان بموافقة كريم الدين فسار بمجموعة إلى القلعة وأجتمع بالنائب وكبار الأمراء وطلب الاجتماع بالسلطان . فأحضر السلطان القضاة والفقهاء وطلب البكرى ، فذكر الأخير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التى تتضمن معاداة النصارى وأخذ يحط عليهم ، ثم أشار إلى السلطان بكلام فيه جفاء وغلظة حتى غضب منه عند قوله «أفضل المعروف كلمة حق عند سلطان جائر ، وأنت سالمت القبط وحكمتهم فى دولتك والمسلمين وأضعت أموال المسلمين فى العمائر التى لا تجوز إلى غير ذلك» (١) . فقال السلطان له «ويلك أنا جائر» ، فقال «نعم» ، فلم يتمالك السلطان نفسه وألتفت إلى قاضى القضاة زين الدين بن مخلوف وقال : «هكذا ياقاضى يتجرأ على ؟ ايش يجب أفعل به ؟ قل لى وصاح به . فقال له ابن مخلوف : «ما قال شيئاً ينكر عليه فيه ولا يجب عليه شيئاً فانه نقل حديثاً صحيحاً» . فصرخ السلطان فيه وقال : «قم عنى» ، فقام من فوره وخرج . فقال الشيخ صدر الدين ابن المرحل — وكان حاضراً — لقاضى القضاه بدر الدين محمد بن جماعة : «يامولانا هذا الرجل تجرأ على السلطان وقد قال الله تعالى لموسى وهارون حين بعثهما إلى فرعون «قولا له قولا ليناً لعله يتذكر أو يخشى» ، فقال ابن

---

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٣ ص ١٣٩ .

جماعة للسلطان : «قد تجرأ ولم تبق الا مراحم مولانا السلطان» . فانزعج السلطان انزعاجاً عظيما (١) من ذلك الرد الذى لم يراع فيه صاحبه جاه ونفوذ السلطان .

وفى عهد السلطان عماد الدين اسماعيل بن الناصر محمد كان هناك من القضاه من تحرى الصدق مع نفسه وسلك الطريق القويم . من هؤلاء قاضى القضاه عبد العزيز بن جماعة ، فقد وشى الحجاب للسلطان به بأنه أستولى مع أقاربه على الأوقاف ولم يسلموا أربابها استحقاقهم ، فشق ذلك على ابن جماعة (٢) وترك القضاء تنزها وتعففاً(٣) لما عرف عنه من حسن الخلق وكثرة الفضائل ، فقد نشأ فى العلم ومحبة الخير ودرس وأفتى وسار سيرة حسنه وكان يقول أتمنى أن أموت فى أحد الحرمين معزولا عن القضاء ، فنال أمنيته ومات سنة ٧٦٧ هـ/ ١٣٦٦ م (٤) .

وكثيراً ما كان القضاه يبادرون إلى ترك مناصبهم إذا تعرض أحد لكرامتهم أو اعتدى على استقلالهم . من ذلك ما أقدم عليه قاضى القضاه موفق الدين الحنبلى وعزل نفسه من القضاء من أجل أن الأمير بلبغا أستدعاه فوفاه القاصد وهو نائم فأمر به فأيقظه وقد أنزعج ولم يمهله حتى ينتبه ، فغضب لذلك وأبى أن يجيب القاصد أو يجتمع به ، وعندما علم الأمير شق ذلك عليه وأرسل اليه يسترضيه حتى رضى ، ودعاه إلى مجلس السلطان حيث خلع عليه وأعيد إلى وظيفته (٥)

---

(١) المقريزى : السلوك جـ٢ ق ١ ص ١٣٥ – ١٣٦

(٢) المقريزى : السلوك جـ ٢ ق ٣ ص ٦٢٤

(٣) المقريزى : السلوك جـ ٣ ق ١ ص ١٢٥

(٤) ابن حجر : الدرر الكامنة جـ ٢ ص ٣٧٨

(٥) المقريزى : السلوك جـ ٣ ق ١ ص ٨٤

ومن هؤلاء أيضاً قاضى القضاة برهان الدين ابراهيم بن جماعة (١) عارضه محب الدين ناظر الجيش فى قضيه من القضايا ، فقال البرهان . «أنا لا أرضى أن أكون تحت حجر كاتب» ، وأغلق بابه وأعتزل عن القضاء هو ونوابه ، فبلغ ذلك السلطان الأشرف فانزعج وأرسل اليه الأمير ناصر الدين محمد أقبغا يسترضيه ويسأله العودة إلى الحكم فامتنع ، فراسله مراراً فأصر ، فأرسل اليه الأمير بهادر الجمالى أمير آخور (٢) ، فأكثر من التودد اليه والترفق به . وأمام شدة اصراره وبعد أن أيس منه قال له «مولانا السلطان يسلم عليك ويخبرك ان لم تحضر وتركب اليه ليركبن ويحضر اليك» . فركب متخففاً بملوطه(٣) وأجتمع بالسلطان فلاطفه وأسترضاه وعرض عليه العودة إلى ولاية القضاء ، فأجاب بعد جهد «انى أستخير الله تعالى فى هذه الليلة ثم يكون ما يقدره الله» ، فرضى منه السلطان ذلك ، وركب فى غده إلى القلعة وأشترط على السلطان شروطاً كثيرة ألتزم بها وخلع عليه ونزل إلى منزله ومعه جمع من الأمراء والأعيان فازداد رفعة وعظمة ومهابة عند

---

(١) هو ابن القاضى بدر الدين بن جماعة السابق ذكره ، ولد فى نصف شهر ربيع الآخر سنة ٧٢٥ هـ ، كان جهورى الصوت مديد القامة وقوراً فاشهر ذكره وعظم أمره ، ولى قضاة الديار المصرية مطلوباً من بيت المقدس بعناية بعض الأمراء

ابن حجر : رفع الأصر ق ١ ص ٣١

(٢) مركب من لفظين ، عربى وهو أمير . وآخور فارسى ومعناه الطف . والمعنى أمير الطف وكان فى الأصل المتولى لطولقة الخيل ، ثم ارتفعت وظيفته حتى صار صاحبها من أكابر الأمراء المقدمين ، وهو يتحدث فى الاصطبلات السلطانية وما حوته من خيل وبغال وجواب وجمال وغير ذلك .

القلقشندى : صبح الأعشى ج ١١ ص ١٧٠

(٣) إشارة إلى أنه ترك زى القضاء ، والملوطة : قباء واسع الكين طويلها يلبس فوق الفرجية وهو لباس قوى فى عصر المماليك .

د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٤٥٤

الأمراء والعامة (١) . وعلم ذات يوم أن دوادار (٢) الأمير أقتمر نائب السلطنة يتعسف فى معاملة الناس وأنه ضرب صاحب دين أمام مدينة ، فاستدعاه وشهره فى مجلس حكمه وحقر من شأنه فتوسل اليه الدوادار حتى تركه وقد ملىء قلبه منه خوفاً ورعباً (٣)

واتفق أن أجتمع قاضى القضاة برهان الدين أبراهيم والشيخ سراج الدين عمر البلقينى بالسلطان وعرفاه ما فى ضمان المغانى (٤) من القبح والمفاسد ، وما فى مكس القراريط (٥) من المظالم ، فاستجاب السلطان لهما وقرر ابطال ذلك وكتب مرسومين إلى الوجه القبلى والوجه البحرى بعد قراءتهما على منابر القاهرة ومصر (٦) . الا أن الأمير ناصر الدين محمد بن أقبغا عزم على اعادة ضمان المغانى ، فغضب قاضى القضاه وأمتنع عن الحكم وواجه السلطان بقوله «بلغنى أن ضمان المغانى أعيد وهذا يوجب الفسق » فحلف له السلطان أنه ما أمر باعادته ولا يعلم بمثل ذلك ، وغضب السلطان وحنق على الأمير . (٧)

وعندما ولى الشيخ جلال الدين البلقينى قضاء القضاء تصدى لمحاسبة محاسبة مباشرى أوقاف الحرمين وأوقاف المساجد الأخرى ، فوجد عندهم

---

(١) ابن حجر : رفع الأصر ق ١ ص ٣٢–٣٣

المقريزى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٢٤٢

(٢) الدوادار : أى ممسك الدواه والوظيفة أسمها الدوادارية وصاحبها يحمل دواه السلطان أو الأمير ، ويقوم بابلاغ الرسائل عنه وتقديم القصص والشكاوى إليه .

د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٤١٦

(٣) المقريزى : السلوك ج ٢ ق ١ ص ٢٦٤

(٤) أصحاب الفرق الغنائية والموسيقية من النساء يقمن باعداد حفلات الزواج باستحضار المغنيات وضاربات الدفوف مقابل أجر ، ولا يتم الزفاف إلا بحضور الضامنة وبعد تصريح من الديوان السلطانى بعد سداد ضريبة مقررة يدفعها أهل العروسين تبعاً لحالتهم الاجتماعية .

المقريزى : السلوك ج ٣ ق١ ص ٢٦٦

(٥) ضريبة مفروضة على الدور إذا بيعت

المقريزى : السلوك ج٣ ق ١ ص ٢١٧ .

(٦) المقريزى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٢١٧

(٧) المقريزى : السلوك ج٣ ق١ ص ٢٦٧

من المال الكثير فخشي عليه من سوء التصرف فيه ، فجعله تحت يده وصار ينفق بنفسه على هذه الجهات وأصبح لديه من فائض الأموال بعد الانفاق ما بلغ نحو سبعة آلاف دينار للحرمين الشريفين بمكة والمدينة ، وألف دينار لجامع ابن طولون .

وبالرغم من زيادة نفوذ قاضي القضاه وعظم جاهه وعلو منزلته واحترام الجميع له وصلته بالسلاطين وكبار رجال الدولة حتى غدا بمثابة وزير العدل في عصرنا هذا . وأمام الصورة المشرفة لقضاه مصر في هذه الفترة ؛ نجد في الصورة المقابلة بعض هؤلاء القضاة الذين سعوا لتحقيق مصالحهم الشخصية وتلبية أطماعهم الخفية فحادوا عن طريق الحق والعدل ، كما تقربوا إلى السلاطين والأمراء فحكموا تبعاً لأهوائهم وارضاء لرغباتهم ، فقلت منزلتهم عند الله والناس . بل أن بعضهم تولى هذا المنصب ببذل المال للأمراء والسلاطين ، وبذا أصبح القضاة يشترون مناصبهم من أصحاب الحق في تعيينهم في هذه المناصب ، ومن هنا فانهم عملوا على جمع الأموال لتعويض ما دفعوه ، فتولى رجال قليلي العلم والمعرفة أساءوا إلى هذا المنصب الجليل القدر العظيم الشأن ، فأساءوا إلى أنفسهم باحتقار وامتهان الناس لهم .

ولتبيان ذلك ، نذكر أن السلطان الناصر محمد عزل قاضي القضاة جلال الدين محمد القزويني بالرغم من حظوته وقربه منه ، إلى جانب حب الرعية له لجودة وكرمه وسخائه وعدله . وسبب عزله يرجع إلى أن ابنه جمال الدين عبد الله أتصف بكثرة اللهو وميله للترف والشره في جمع المال وأخذ الرشوه من القضاة ونحوهم ، فأساء إلى سمعة أبيه ، فلما بلغ السلطان ذلك أخرجه إلى الشام ، ثم تشفع له أبوه عن طريق الأمير بكتمر الساقي فأعاده السلطان إلى مصر ، فلم يلبث الا قليلا حتى أساء السيرة وزاد في سوء سلوكه وانحراف تصرفاته فطرده السلطان للمرة الثانية ، فسأل أبوه شخصياً السلطان ثانية وضمن له توبته هذه المره ، فأعاده السلطان وبمجرد وصوله شرع في انشاء بيت بجوار دار أبيه على النيل أستدعى لها الصناع من الشام

وسخر كثير من العمال وكلف نواب أبيه فى القضاء لحمل مواد البناء ، وبالغ فى تجميلها وتحسينها حتى بلغ جملة ما أنفقه فيها يزيد عن خمسمائة ألف درهم وبلغ السلطان ذلك فانزعج ، وبعث لجلال الدين يلومه ويعنفه لتصرف أبنه ، فدافع عنه بأنه اقترض تلك المبالغ . ولم يقف الحد عند هذا ، بل أشترى ابنه فى القاهرة داراً وجددها بما يزيد على مائتى ألف درهم ، فكثر الكلام بشأنه وشأن أبيه الذى تغافل عنه ، وكتب الناس إلى السلطان يشكون اليه بأن قاضى القضاة لا يولى نائباً عنه فى الحكم الا بعد أن يجتمع بأولاده ويدفع لهم مبلغاً من المال ، وكان السلطان يمقت الرشوة ويعاقب من يرتشى أشد العقوبة .

فلما حضر قضاة القضاة بدار العدل كعادتهم ، لم يؤذن لهم فى دخوله وبعد انصرافهم بعث السلطان إلى القزوينى مع الدوادار يعلمه بأن نائب الشام شكا من ابن المجد قاضى دمشق وقد رأى أن تسافر إلى الشام قاضياً (١) فأنه استحى وجهه منك ومن الأمراء والناس ، و كلما طلب منك مراجعة ابنك لم تفعل ، وأضاف بأنه أمر نائب الشام أنه إذا رأى أولادك على سيرة غير مرضية قابلهم بما يستحقونه . وغادر جلال الدين القزوينى مصر بعد أن باع أملاكه وأملاك أولاده لسداد ديونه المستحقة للأيتام والأوقاف والتى بلغ قيمتها مائتى وثلاثين ألف درهم . وقد علق السلطان على ذلك بقوله «ولينا قضاة جياداً أفسدهم أولادهم» (٢)

وكما عزل الشيخ جلال الدين القزوينى بسبب ابنه ، عزل السلطان قاضى القضاه تقى الدين أحمد بن عمر بن عبد الله المقدسى الحنبلى ، لما قام به ابنه من بيع الأوقاف وأخذ الرشوة والاستيلاء على أموال اليتامى . وأستدعاه السلطان وسأله عن أموال الأوقاف التى باعها ابنه ، فاعتذر وطلب اعطائه مهلة ، وتشفع فيه الأمراء لكبر سنه وشهرته ، فأحاله على والى القاهرة

---

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة جـ٤ ص ٣-٤-٥-٦

(٢) المقريزى : السلوك جـ ٢ ق٢ ص ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢

الذى أهانه وعاقبة . وقد عبر السلطان عن تألمه لهذه الأحداث بقولة «أنظروا ماذا جرى علينا من أولاد القضاة» (١) . فى حين قد أثنى ابن حبيب على قاضى القضاة فيقول «تقى الدين وافق لقبه فعله ووافق علمه فضله ، نصر الحق وسهل الأمر المشق» (٢) .

ومن الأمثلة الأخرى ، قاضى القضاة حسام الدين حسن بن محمد الغورى الحنفى ، حضر من بغداد صحبة الوزير نجم الدين محمود بن على سنة ٧٣٨ هـ ١٣٣٨ م عندما وقعت الفتنة ببغداد ، واستقر فى قضاء الحنفية فسار سيرة غير مرضية وأشتهر بالبذاءة ، فكتب بخطه إلى موفق الدين ناظر الدولة ورقة ينكر عليه وقف راتبه الشهرى عدد فيها مساوىء الكتاب وأفحش فيها القول . فلما كان مجلس قضاة القضاة بدار العدل تكلم الغورى مع السلطان باللغة التركية وسفه الكتاب بألفاظ صريحة وطعن فى اسلامهم . فغضب السلطان منه وأستدعى الوزير نجم الدين وأنكر عليه ما وقع من الغورى وقال : لولا أنه من بلدك لضربته بالمقارع ولكنى أكرمه من أجلك ، فاطلبه وحذره ألا يعود لمثلها » . فعاتبه الوزير عتاباً شديداً وبالغ فى تعنيفه .

ونتيجة لسوء سيرته وسلوكه هجم العامة على داره بالمدرسة الصالحية وكسروا بابه ودخلوا عليه ففر منهم إلى السطح وهم فى أثره حتى لحقوا به فضربوه وهو يعدو إلى أن خرج من البيت واستجار بقاضى القضاة موفق الدين الحنبلى .

وفى اليوم المحدد لمجلس القضاء بالقلعة ، وبينما قضاة القضاة الأربعة بجامع القلعة فى انتظار الأذن لهم بدخول المجلس كعادتهم ، حضر اليه صبى من صبيان المطبخ السلطانى مع جمع كبير من العامة — لحقد كان فى نفسه عليه عندما تحاكم هو وزوجته عنده فانه أهانه وضربه — فأقاموه من بين

(١) المقريزى : السلوك جـ ٢ قـ ٣ ص ٥٦٦ - ٥٩١

(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة جـ ١ ص ٢٢٦

القضاة وتناولوه بنعالهم ومزقوا ثيابه وعمامته وهم يصيحون به يافاسق ، ياكافر ، ، وهو يستغيث «ياسلمين كيف يجرى هذا على قاضى من قضاة المسلمين» حتى أدركه بعض الأمراء فحمله إلى بيته بالصالحية وقبض على بعض هؤلاء العامة ، وما زال العوام به حتى شرعوا فى كتابة محضر بأفعاله ليثبتوا فسقه ، فكان يتجرأ على الناس ويحط من أقدارهم ، وإذا تحاكم اليه رجل وامرأته ، نصر المرأة وتكلم بما لا يليق ، فادعت امرأة عنده على زوجها بما أستحق من صداقها وكسوتها ، وأظهرت صداقها عليه فاذا فيه أن المنجم (١) فى كل سنة دينار ، فاستدناها منه وأمرها فكشفت عن وجهها واعجبته وقال لأبيها — وكان قد حضر معها — «يامدمغ (٢) مثل هذه تزوجها بدينار كل سنة ، والله يساوى مبيتها كل ليلة مائة درهم» . وألتفت قاضى القضاة إلى زوجها وقال «ياتيس تشغل هذه بهذا القدر ؟ والله أنت أدمغ من أبيها ، هذه يساوى مبيتها كل ليلة مائة درهم» (٣)

وكان الغورى إذا تداعى عنده اثنان يأمر كاتبه ، بأن يكتب ما يقول حداهما فى غيبة الآخر ، فاذا أنتهى كلامه أخرجه وأحضر خصمه فيكتب ما يقول ، وكذلك أذا شهد عنده جماعة فرق بينهم وسمع كل واحد على انفراد ، فكانت المحاكمة لا تنتهى عنده الا بعد مدة طويلة .

ونفر منه قضاة القضاة الثلاثة ووقعت الوحشة بينهم وبينه لقبح أفعاله وبذاءة لسانه ، فكان إذا جلس مع السلطان خاطبه باللسان التركى وصغر من شأنهم عنده ، ودعى مرة مع قضاة القضاة إلى عقد قران بعض أولاد

---

(١) المقصود به المال الذى ينبغى تأديته على أقساط فى الأجل المسمى
المقريزى : السلوك جـ ٢ ق ٣ حاشية ٢ ص ٦١١

(٢) المدمغ : الأحمق ، وسيرابه فى اللغة الدميغ أو المدموغ ، وهنا من لحن العوام .

(٣) إبن حجر : الدرر الكامنة جـ ٢ ص ٤٢
المقريزى : السلوك جـ٢ ق ٣ ص ٦٠٢ — ٦١١

الأمراء . فلما دخل معهم وقد فرش البيت بالحرير والزركش تجنب قضاة القضاه الجلوس عليه وجلس هو على مقعد حرير مزركش ، وقال للحاضرين «أنظروا مثل هؤلاء يتجنبوا الجلوس على هذا الحرير» وأقسم بالله لو قدروا عليه باعوه فى الأسواق وأكلوا ثمنه . فضحك من فى المجلس ونزل بقضاة القضاة الخجل الكثير (١)

فكان كثير الجرأة ، عظيم الغنى ، قليل المعرفة ، له أفعال مستهجنة ثبتت عليه بمحاضر أعمال توجب اراقة دمه ، فازال ببعض قضاة الشافعية حتى حكم بحقن دمه وطرده من مصر . (٢)

ولهذا فقد تغيرت نظرة الأمراء وقل احترامهم لرجال القضاء والفقهاء ففى سلطنة السلطان الصالح حاجى بن الأشرف شعبان سنة ٧٨٣ هـ / ١٣٨١ م نرى امتهان الأمير الكبير برقوق لهم حيث يقول لبعض خواصه «أن القضاة ما هم بمسلمين» وأصبح من الأمور المعتادة أن يتكلم هذا الأمير فى ذم القضاة والفقهاء ، فقل بالتالى احترامهم عند الأمراء والمماليك .

ثم أصبح القضاة والفقهاء فى أخريات دولة الظاهر برقوق وما بعد ذلك فى عهود سلاطين المماليك الجراكسه ، ينزلون من أهل الدولة منزلة سوء ويتكلم فى شأنهم أصغر الغلمان وأراذل العامة بكل قبيح ، عقوبة من الله لقبح سريرتهم وفساد طويتهم وبعدهم عن كل خير ، واستمالتهم على جملة الشر وامتهانهم العلم وخضوعهم فى طلب الدنيا . ولعل هذا كان مظهراً من مظاهر انحلال الدولة فى أواخر عصر سلاطين المماليك ، وهو الأمر الذى جاء مصحوباً بهدر القيم واختلال الموازين الخلقية . يؤيد ذلك قصة الأميرمنطاش عندما أحتاج للأموال اللازمة لتجهيز واعداد الجند لتعزيز حصار السلطان الظاهر برقوق لدمشق ، فلم يجد فى الخزائن ما يكفى ، فسأل قاضى القضاة

---

(١) المقريزى : السلوك جـ٢ ق٣ ص ٦١٢

(٢) المقريزى : السلوك جـ٢ ق٣ ص ٦١٣

صادر الدين محمد المناوى أن يقرضه مال الأيتام ، فامتنع وختم على مواديع الأيتام وكانت عامره بالأموال وطلب اعفائه وترك منصبه ، فلما سمع بذلك بدر الدين محمد بن أبى البقاء سعى إلى ولاية القضاء بمال يدفعه علاوة على أن يقرض السلطان خمسمائة وستين ألف درهم من مال الأيتام فأجيب إلى طلبه (١)

وذات يوم أجتمع السلطان المؤيد شيخ المحمودى بالقضاة ومشايخ العلم ليسألهم عن اصلاح ما تهدم من أروقة المسجد الحرام وعمارة الحجره النبوية ومن أين تكون النفقة ؟ فأجلوا القول فى هذا . وسأل قاضى القضاة علاء الدين على بن مغلى الحنبلى قاضى القضاة شمس الدين الهروى عن أربع مسائل دينية وهو يجيبه فيقول له «أخطأت» . وأستمر علاء الدين فى مناقشته وجداله مع الهروى حتى خرجا عن حدود اللياقة والأدب وسب كل منهما الآخر ، وعدد علاء الدين مساوىء الهروى ثم قال «ياموالانا السلطان أشهدك على أنى حجرت عليه أن لا يفتى وحكمت بذلك» فنفذ الحاضرين حكمه .

وتصادف أن قدم طائفة من أهل القدس والخليل وعلى رأسهم الأمير حسن نائب القدس للشكوى من قاضى القضاة شمس الدين الهروى بأنه أستولى فى أيام نظره من مال وقف الخليل قدراً كبيراً فأستدعاه السلطان وندب للحكم بينهم الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر مفتى دار العدل ، فتبين صحة ما قاله أهل القدس . فقرر السلطان تنفيذ حكم الشرع فيه .

وفى سلطنة سيف الدين ططر وقعت نادره تتلخص فى استقرار الأمير صفى الدين جوهر الخازندار (٢) فى قضاء دمياط . وكانت العادة أن يفوض قاضى القضاة الشافعى قضاء دمياط لمن يقع اختياره عليه من الفقهاء

---

(١) المقريزى : السلوك جـ٣ ق ٢ ص ٨١٠

(٢) هو المشرف على خزائن السلطان من نقد وأمتعه
د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٤١٠

فلما أتصل ولى الدين محمد بن قاسم العلائى (١) بالسلطان شره فى المال وتولى قضاء عدة بلاد منها دمياط ، وقرر على من أقامه فى قضاء البلاد من نوابه ضريبة شهرية أو سنوية ، وكان جاهه عريضاً فما عفت يد نوابه ولا كفت . فلما ذهب إلى الحجاز تنازل عن قضاء دمياط للقاضى جلال الدين عمر والقاضى كمال الدين محمد بن البارزى بمبلغ خمسين درهم مصرية ، فساروا على سياسة ابن قاسم إلى أن عين السلطان كمال الدين البارزى قضاء دمشق ، سأله الأمير صفى الدين جوهر الخازندار أن يتنازل له عن قضاء دمياط فلم يجد بداً من اجابته وصار أحد نواب الحكم (٢) . وهذا يؤيد ما سبق أن ذكرناه فى معرض الحديث عن تطور النظام القضائى من تنازل القضاة وبيعهم مناصبهم لغير مستحقيها .

ويعطى لنا المؤرخ المصرى ابن اياس صورة حية ناطقة عن مدى تدهور وظيفة قاضى القضاة ، فيروى أن أحدهم تولى المنصب ست مرات بذل خلالها فى كل مرة المبالغ الكثيرة مع شدة حاجته اليها . وهذا هو قاضى القضاة محى الدين عبد القادر بن النقيب (١) الذى عينه السلطان الأشرف جان بن بلاط فى سنة ٩٠٦ هـ/ ١٥٠٠ ـ ١٥٠١ م قضاء القضاة الشافعية

---

(١) نسبة إلى العلايا ، بلده محدثة فى آسيا الصغرى أنشأها علاء الدين أحد ملوك سلاجقة الروم ونسبت إليه فقيل العلائية ثم خففها الناس إلى العلايا وتقع جنوب إيطاليا .

المقريزى : السلوك جـ٤ ق ١ ص ٣٦٥

(٢) المقريزى : السلوك جـ٤ ق٢ ص ١٠٠٥

(١) هو عبد القادر بن على بن مصلح محى الدين القاهرى الشافعى ويعرف بابن النقيب لكون والده كان نقيباً . ولد سنة ٨٤٤ هـ أو بعدها تقريباً ونشأ فقيراً وتفقه وحفظ القرآن وعرف بالذكاء والسرعة واشتغل بالاقناء والتدريس ثم ورث مالا كثيراً ولم يتحول عن طريقته فى التأنق والتقتير ، بحيث أن يهودياً اشتكاه إلى شاد الشون (مفتش الشون) لكونه لطمة عند مطالبته له بأجره ، واشتكاه آخر إلى حاجب الحجاب لشيء فانكر وحلف فأتيت البينة والزمة الحاجب بل كاد أن يوقع به ، ولكنه حلو اللسان ذا دهاء .

السخاوى : الضوء اللامع جـ ٤ ص ٢٨٠

وكان يوجد يومئذ من هو أجدر منه ، ولكنه سعى بسبعة آلاف دينار حتى تولى على كرة من الناس . فلما تسلطن الملك طومان باى فى نفس العام عزله عن القضاء وعين قاضى القضاة زين الدين زكريا الشافعى ، فكانت مدة ولاية ابن النقيب ثلاثة أشهر وثمانية وعشرين يوماً (١) ولما عزل زين الدين وقد كف بصره — عن القضاء ، سعى محى الدين عبد القادر فى العودة إلى القضاء بمال آخر ، فخلع عليه عوضاً عن زين الدين زكريا ، وهذه ثانى ولاية لابن النقيب . (٢)

ولم يلبث أن تغير خاطر السلطان عليه فعزله عن القضاء وقرر نفيه فتشفع فيه بعض الأمراء وفرض عليه بعض الأموال ، فكانت مدته فى هذه الولاية الثانية ثلاثة عشر يوماً ، ذلك لأنه أعيد إلى القضاء بعد عزل قاضى القضاه زين الدين زكريا يوم الخميس الثامن من ذى الحجة سنة ٩٠٦ هـ/ ١٥٠٠ — ١٥٠١ م وعزل عنه يوم الثلاثاء الحادى والعشرين من نفس الشهر (٣) .

وفى سنة ٩١١ هـ/ ١٥٠٥ — ١٥٠٦ م خلع السلطان على قاضى القضاه محى الدين عبد القادر بن النقيب وأعاده إلى قضاء الشافعية عوضاً عن جمال الدين القلقشندى ، وكانت مدة ولاية الأخير نحواً من ستة أشهر ، وقد سعى بشأنها بثلاثة آلاف دينار ثم سعى عليه ابن النقيب بخمسة آلاف دينار ، علاوة على مبلغ ألفى دينار أخذها منه الأمير أزدمر الدوادار وغيره من خواص السلطان . وهذه ثالث ولاية له كلفته المال الكثير ، ولم يتم له الاستمرار فى منصبه خلال المرات الثلاث إلا لامداً يسيرة ، فكان كما يقال فى المعنى :

يفنى البخيل بجمع المال مدته ... وللحوادث والأيام ما يدع
كدودة القز ما تبنيه تهدمه ... وغيرها بالذى تبنيه ينتفع

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ص ٦٦٦ .
(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ص ٦٩٠
(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ص ٦٩١

وكان غير مشكور السيرة ، رث الهيئة يزدريه كل من يراه وقد قال فيه بعض شعراء العصر :

قاض إذا أنفصل الخصمان درهما ... إلى جدال بحكم غير منفصل
يبدى الزهادة فى الدنيا وزخرفها ... جهراً ويقبل سراً بعرة الجمل(١)

ثم أعيد فى شهر ربيع الأول سنة ٩١٦ هـ/ ١٥١٠ — ١٥١١ م بدلا من بدر الدين المكينى . وكانت مدة ولاية المكينى شهرين وأربعة عشر يوماً وقد اشتراه بثلاثة آلاف درهم . وقد سعى عليه ابن النقيب بمال حتى عزله وهذه رابع ولاية له فى قضاء الشافعية . وقد كبدته هذه الولايات الأربع نحو من سبعة وعشرين ألف دينار (٢) واستمرت ولايته شهرين وستة عشر يوماً . (٣)

وفى سنة ٩١٨ هـ / ١٥١٢ م أعاد السلطان تعيينه بعد أن دفع فى هذه المرة الخامسة ثلاث آلاف دينار .(٤)

وفى نفس العام عزل السلطان قضاة القضاة الأربعة عن أعمالهم وظلت وظلت مصر شاغرة نحواً من خمسة أيام لم يتم فيها عقد زواج أو صدرت خلالها أحكام شرعية ، وتعطلت وأضطربت أعمالها وأحوالها . وأصدر السلطان أوامره للوالى وقال له «كل من وجدته من الفقهاء وهو سكران فاقبض عليه » وأشيع بين الناس أن السلطان قال «لا يدخل على أحد من المباشرين وهو لابس عمامه» ، وهذا يشير إلى بغضه وكراهيته للفقهاء . وبعد ذلك بفترة وجيزة أرسل السلطان بعض مهاترة الطشت خاناه (٥)

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ص ٧٤٠
(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ص ٧٩٩
(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ص ٨٠٢
(٤) ابن إياس : بدائع الزهور ص ٩٠١
(٥) بيت الطشت وفيه يكون أنواع الطشوت اللازمة لغسل الأيدى والقماش وغيرها

إلى قاضي القضاة محي الدين بن النقيب ليقول له «أورد ثلاثة آلاف دينار وتول وظيفتك على العادة» . فأرسل يقول للسلطان «ما معي حاضراً غير ألف وخمسمائة دينار فولوني وقسطوا الباقي على كل شهر مائتا دينار» فلم يقبل السلطان . (١)

فلما عزل قاضي القضاة الشافعي علاء الدين الأخميمي خلع السلطان على قاضي القضاة محي الدين عبد القادر وولاه القضاء (٢) بعد أن حصل منه على ثلاثة آلاف دينار . وهذه سادس ولاية له . ويقال أنه أنفق خلال هذه المدة ما يربو عن الثلاثين ألف دينار . وما لبث أن عزل بعد خمسين يوماً (٣)

مجالس الحكم

باشر قاضي القضاة القضايا المعروضة عليه يومي الثلاثاء والخميس من كل أسبوع ، وكانت تلك الجلسات تعقد في المساجد ويكون ترتيب نظرها على حسب حضور الخصوم ، فمن حضر أولا نظر قضيته ثم قضية من يليه (٤) . وكان الرجال يجلسون في ناحية والنساء في ناحية أخرى . ولم يكن هناك تمييز أو مفاضلة بين المتقاضين في المعاملة مهما علا مقامهم بل كانوا يجلسون في مجلس واحد على بعد ذراعين من القاضي الذي كان يقوم أعوانه بين يديه بتنظيم مجلس القضاء ، من هؤلاء الجلواز (٥) ويحمل بيده عصا أو سوطاً يضرب به كل من يحاول الخروج على النظام . ويجلس

فضلا عن المقاعد والمخاد والسجادات التي تنزم السلطان . وللطشت خاناه مهتار يشرف عليه . والمهتار لقب يطلق على كبير كل طائفة من غلمان البيوت .

د. سعيد عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام ص ٤٣٣ – ٤٥٦

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ص ٩٦٢

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ص ٩٧١

(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ص ٩٧٧

(٤) محمود عرنوس : تاريخ القضاء في الاسلام ص ١٦٣ .

(٥) الجلواز : وهو ما يشبه الشرطي الآن .

القاضى على طراحه (١) ومسنده ويجلس الشهود (٢) حواليه يمنه ويسره .

٣) جمعها طراديح وهى مرتبة يفترشها السلطان إذا جلس
د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٤٣٢

(١) هم من يختارهم القاضى لمعاونته فى أعماله ، وهؤلاء يتكسبون من تحمل الشهادة وأدائها ، ولهم حوانيت يقيمون بها . وكان هؤلاء عرضة للتفتيش بواسطة قضاة القضاء فيعرضون بين الحين والآخر لاختبار أحوالهم حيث يبقى من عرف بحسن السيرة ، ويمنع من تحمل الشهادة بدون وجه حق سواء عن جهل أو سوء خلق . ويروى أن الأمير رقصون أراد أن يشق وقف قتال السبع بالقاهرة ، فاحتال حل وقفة بأن هدم جانباً منه وأحضر شهوداً ليكتبوا محضراً بأن الحمام خراب لا ينتفع به والمصلحة فى بيع انقاضه ليؤدوا هذه الشهادة أمام قاضى القضاء تقى الدين أحمد بن عمر الحنبلى حتى يحكم بيعه على مقتضى مذهبه . وعندما شرع الشهود فى كتابة المحضر المذكور امتنع أحدهم وقال «والله ما يسعنى من الله أن أدخل باكر النهار فى هذا الحمام واتطهر فيه وأخرج وهو عامر ، ثم أشهد بعد صحوة نهار أنها خراب » ، وانصرف . فاستدعى غيره ، فكتب المحضر على الحنبلى وشهد بما أراد الأمير ، فابتاع قوصون الحمام من ولد قتال السبع وجدد عمارته .

وكانت أعمال الشهود تخضع لتنظيمات معينة ، من ذلك ما أصدره قاضى القضاء عز الدين عبد العزيز بن جماعة بالا يشهد فى المساطير المكتتة (مايكتبه مدين على نفسه لدائن بمبلغ ما عليه من دين وبميعاد الوفاء المتفق عليه) وفى صدقات النساء بمبالغ كبيرة إلا بأربعة شهود . ولايشهد ولايشهد على مريض بوصية إلا بإذن أحد قضاة القضاة الأربعة أو أحد نواب الشافعى .

كما أصدر أحد قضاة القضاء أوامره إلى الشهود أن لا يكتبوا صداق إمرأة وجهلات الأراضى ومساطير الديون وإيجارات المنازل إلا بأحد النقدين الدراهم الفضة أو الدنانير الذهب بدلا من الدراهم النقرة (وهى سبيكة من الفضة والنحاس الأحمر بنسبة ثلثين من الفضة وثلث من النحاس والاحمر)

من ذلك أيضاً ما أمر به الأمير الكبير الجاى اليوسفى بألا يجلس فى كل حانوت من حوانيت الشهود سوى أربعة شهود وأمر قضاة القضاء بعدم سماع شهود أو اجلاسهم بمجلس الحكم إلا من كان على مذهبه .

أنظر ، المقريزى : السلوك جـ٢ ق٢ ص ٣٢١
المقريزى : السلوك جـ٣ ق١ ص ٤٠ — ٢٠٢
المقريزى : السلوك جـ٤ ق٢ ص ٧٩٥
د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٤٣٧

وله أربعة موقعون (١) اثنان يقابلان اثنين . وأمامه كرسي توضع عليه دواته وهي محلاه بالفضة تحمل اليه من خزائن القصور ولها حامل بجامكية (٢) وببابه خمسة حجاب (٣) اثنان بين يديه واثنان على باب المقصورة وواحد ينفذ الخصوم لداخل القاعة ، ولا يقوم القاضي وهو في مجلس الحكم لأحد البته (٤) . كما كان يعاون القاضي ترجمان ينقل اليه أقوال المتقاضين الذين لا يتكلمون اللغة العربية ، كما ينقل اليهم أسئلة القاضي . (٥)

وتختلف العقوبات الموقعة على المتهمين باختلاف التهم الموجهة اليهم . ومن هذه العقوبات السجن ، الا أن هؤلاء المسجونين كان يصدر بشأنهم أحياناً قرارات الأفراج وهو ما يعرف الآن بالعفو العام بعد قضاء مدة من العقوبة ، فقد أصدر السلطان الظاهر برقوق أوامره للأمير جركس الخليلي بسداد الديون التي سجنوا من أجلها إلى غرمائهم (٦) والأفراج عنهم

كما أصدر السلطان الأشرف برسباي أوامره بالأفراج عن جميع المسجونين

---

(١) الموقع : هو كاتب المجلس ، يقوم باثبات الدعاوى ويجب أن يتوافر فيه العلم بالفقه الإسلامي ، والعفة والصلاح والأمانة حتى لا يحذف أو يختصر في كلام الخصوم .

محمود عرنوس : تاريخ القضاة في الاسلام ص ١٣٩

(٢) جامكية : وجمعها جوامك ، الراتب المربوط لشهر أو أكثر

د. سعيد عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام ص ٤٠٤

(٣) حاجب القاضي : مهمته حراسة باب القاضي وطلب الإذن منه للزائرين سواء أكانوا من أرباب القضايا أو من غيرهم . وموضوعها أصلا حجب السلطان عن العامة ويغلق بابه دونهم أو يفتحه لهم على قدره في مواقيته ، وهذا الاسم أول ماحدث في الدولة الأموية في خلافة عبد الملك بن مروان ، ثم تبعهم العباسيون ، وقد ذكر عماد الدين صاحب حماة أنه كان لخليفة المقتدر بحماة حاجب .

تاج الدين السبكي : معيد النعم ص ٨٦ .

القلقشندي : صبح الأعشى جـ ٤ ص ٢٨٩ .

(٤) القلقشندي : صبح الأعشى جـ٣ ص ٤٨٦ — ٤٨٧

المقريزي : المواعظ والاعتبار جـ٢ ص ٢٤٩

(٥) محمود عرنوس : تاريخ القضاء في الاسلام ص ١٣٩

(٦) المقريزي : السلوك جـ٣ ق ٢ ص ٥٠١

من أرباب جرائم السرقة وقطاع الطرق . وقرر أن لا يسجن القضاه والولاة أحداً وأن من قبض عليه فى جريمة سرقة يقتل ، فأغلقت السجون ولم يبق بها سجين . (١)

ومن الطريف ما قرره نفس السلطان على أرباب الديون بأن يقدموا المؤونه لمسجونيهم فى أوقات الأزمات الاقتصادية وارتفاع الأسعار ، هذا فى حالة ما إذا كان الدين كبيراً ، أما إذا كان الدين يسيراً لزم رب الدين بتبسيطه والأفراج عن المدين .

وأتفق أن رجلا أدعى عند بعض القضاة على رجل بدين وأقتضى الحال أن يسجن ، فكتب القاضى على ورقة اعتقال المدين «يعتقل بشرط أن يفرض له رب الدين ما يكفيه من المؤونة » (٢)

ولم يكن القاضى معصوماً من الخطأ عند اصدار أحكامه ، بل أحياناً ما يصدر عنه أحكاماً مخالفة لأحكام الشرع ، فقد تم عزل قاضى القضاة جمال الدين عبد الرحمن بن خير المالكى (٣) من أجل أنه حكم فى قضية خطأه فيها فقهاء المالكية . (٤)

ولم تقتصر مجالس الحكم على قضاة القضاة ، بل كانت هناك درجة

---

(١) المقريزى : السلوك جـ ٤ ق ٢ ص ٩٦٧

(٢) المقريزى : السلوك جـ٤ ق٢ ص ٩٦٦ — ٩٦٧

(٣) هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن سليمان بن خير الأنصارى الاسكندرانى المالكى القاضى جمال الدين . ولد بالاسكندرية فى سابع عشر جمادى الأولى سنة ٧٢١ هـ وتفقه ومهر فى الفقه وناب فى الحكم ، ثم ولى القضاء استقلالا بالقاهرة بعد عزل علم الدين البساطى فى جمادى الأولى سنة ٧٨٣ هـ فحمدت سيرته ودرس وحدث ، ومات فى تاسع عشر رمضان سنة ٧٩١ هـ

ابن حجر : الدرر الكامنة جـ٢ ص ٣٤٥

(٤) المقريزى : السلوك جـ٣ ق٢ ص ٥١٧

أعلى للقضاء ، وهو ما عرف بمجالس العدل يحضرها السلطان للنظر فى المظالم. وكانت أول مجالس العدل فى عصر سلاطين المماليك تلك التى حضرها الظاهر بيبرس سنة ٦٦٣ هـ . وكانت العادة أن يجلس قضاة القضاة من المذاهب الأربعة عن يمينه وأكبرهم الشافعى وهو الذى يلى السلطان ثم الحنفى ثم المالكى ثم الحنبلى . ثم الوكيل عن بيت المال (١) ثم المحتسب ، (٢)

---

(١) كانت هذه الوكالة لا تسند إلا لذوى الهيبة من شيوخ العقول ويفوض إليه عن الخليفة بيع ما يرى بيعه من كل صنف يملك ويجوز التصرف فيه شرعاً ، وعتق المماليك ، وتزويج الإماء ، وتضمين ما يقتضى الضمان ، وابتياع مايرى إبتياعه وإنشاء مايرى إنشاءه من البناء والمراكب وغير ذلك مما يحتاج إليه فى التصرف عن الخليفة أو السلطان .

القلقشندى : صبح الأعشى جـ ٣ ص ٤٨٧ — ٤٨٨ .

(٢) الحسبة من الوظائف الدينية أصحابها من أرباب الأقلام ، وتتعلق مهمة المحتسب بالنظام العام والآداب العامة ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فهو يراقب أصحاب الحرف والصناعات المختلفة والمكاييل والموازين ودور ضرب النقود ، وسير العمل بالمستشفيات ونظافة الحمامات ، والمحافظة على تقاليد الشوارع والحارات وتضرب على أيدى الخارجين ، وترتيبه القيانين فى جهات معينة بحيث يجلس كل قيان فى موضع من البلد . كذلك مراقبة مبنى المساجد والتنبيه إلى إصلاحها إذا ما استدعى الأمر ذلك . والنظر فى أمر الصلاة والآذان حتى أن بعضهم أمر المؤذنين أن يقولوا فى ليالى الجمعة بعد آذان العشاء وانفجر «الصلاة والسلام عليك يارسول الله» وتوزيع فقراء اتفقهاء على الباعة بسائر الأسواق ليعلموهم من القرآن ما لابد منه فى أداء الصلاة مقابل أجر معين . كما يقوم بتحصيل الزكاة من التجار والأغنياء وتحليفهم على ما يدعون أنه ملكهم

ويتميز عمله بسرعة البت فى المخالفات واصدار حكمه فيها على وقتها ، بعكس عمل القاضى المبنى على التحقيق والأناة فى الحكم ، ولأهمية هذه الوظيفة كانت تسند إلى قاض القضاة .

وعرف عصر المماليك ثلاثة محتسبين أولهم بالقاهرة وهو أعظمهم قدراً وأرفعهم شأناً وله التصرف بالحكم وتولية نواب عنه بالوجه البحرى ، وهو الذى يجلس بدار العدل دون وكيل بيت المال . والثانى بالفسطاط ومرتبته أقل من الأول ويختص بمصر والوجه القبلى . والثالث محتسب الاسكندرية.

وقد أزدادت مكانة المحتسب وعظم أمر ناظرها فى نهاية العصر المملوكى ورغب الكثيرين فى تولياها ، حتى أن الأمير مامای الصغير سعى بخمسة عشر ألف دينار لدى السلطان الغورى لتعيينه فى نظر الحسبة .

ويجلس على يسار السلطان كاتب السر(١) وأمامه ناظر الجيش(٢)وجماعة الموقعين المعروفين بكتاب الدست ، وموقعى الدست يكملون حلقة دائره ؛ ويكون جلوس الوزير بين السلطان وكتاب السر إذا كان الوزير من أرباب الأقلام ، أما إذا كان من أرباب السيوف يكون واقفاً على بعد مع بقية أرباب الوظائف ، وان كان نائب السلطنة فانه يقف مع أرباب الوظائف الوظائف . ويقف من وراء السلطان صفان عن يمينه ويساره من السلاحدارية والجمدارية (٣) والخاصكية (٤) . ويجلس على بعد خمسة عشر ذراعاً عن

أنظر : القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ص ٢٧٨ — ٤٨٧
القلقشندى : صبح الأعشى ج٤ ص ٢٧
المقريزى : المواعظ والاعتبار ج١ ص ٤٦٣
المقريزى : السلوك ج٢ ق٢ ص ٤١٥
المقريزى : السلوك ج٣ ق١ ص ٩٣
المقريزى : السلوك ج٣ ق٢ ص ٥٦٤
المقريزى : السلوك ج٤ ق١ ص ٢٦٥

(١) من الوظائف الدينية وهو صاحب ديوان الانشاء الخاص بتلقى الرسائل الواردة إلى السلطان والرد عليها ، ويلقب أحياناً بكاتب الدست ولا يتولاها إلا خاصة خواص السلطان لعلو شأنها ، وكان السلطان لا يفضى بسره إلا إليه .

القلقشندى : صبح الأعشى ج ١ ص ١٠١

(٢) هومن يرأس ديوان الجيش ، أحد دواوين الحكومة فى العصر المملوكى يشرف على شئون الاقطاعات ، ويتولى ناظره أمرها بمصر والشام ويصدر أوامره بتدوين كل ما يختص بهذه الاقطاعات فى سجل خاص ويستشير السلطان فى شئونها

القلقشندى : صبح الأعشى ج٤ ص ٣٠ — ٣١

(٣) الجمدار : الموظف الذى يتصدى لإلباس السلطان أو الأمير ثيابه

د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٤٠٥

القلقشندى : صبح الأعشى ج٥ ص ٤٥٩

(٤) الخاصكية : جماعة من حاشية السلطان يأتون فى ترتيب البروتوكول المملوكى بعد الأمراء المقدمين ، كان عددهم فى أول الأمر أربعة وعشرين ثم زادوا على الأربعمائة ، وقد تمتع هؤلاء بمكانة كبيرة فكانوا يدخلون على السلطان فى أوقات فراغه وفى خلوته بغير إذن . وخصص لهم السلاطين الأرزاق الواسعة والعطايا الجزيلة وامتازوا بحسن المظهر وأناقة الركوب والملبس .

د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٤١٠ — ٤١١

يمينه ويساره ذوو السن والقدر من أكابر الأمراء المثنين ، ويقال لهم أمراء المشورة ويليهم أكابر الأمراء وأرباب الوظائف وهم وقوف ، وبقية الأمراء وقوف من وراء أمراء المشورة . ويقف خلف هذه الحلقة المحيطة بالسلطان الحجاب والدواداریة لاعطاء قصص الناس واحضار الرسل وغيرهم من المتظلمين وأصحاب الحوائج والضرورات ، فيقرأ كتاب الدست وموقعو الدست القصص والشكايات على السلطان ، فان احتاج إلى مراجعة القضاة راجعهم فيما يتعلق بالأمور الشرعية والقضايا الدينية وما كان متعلقاً بالعسكر فان كانت القصص من امراء الاقطاعات قرأها ناظر الجيش ، فان أحتاج إلى مراجعة فى أمر العسكر تحدث مع الحاجب وكاتب الجيش فيه ، وما عدا ذلك يأمر فيه السلطان بما يراه (١) .

ويروى أن الظاهر بيبرس عندما جلس بدار العدل ، طلب تاج الدين ابن القرطبي ، فلما حضر قال له السلطان «أضجرتنى بما تقول عندى مصالح لبيت مال المسلمين ، فتحدث الآن بما عندك » . فتكلم القرطبي وقال «ان الأمراء الذين ماتوا أخذ ورثتهم أكثر من حقوقهم» . فأمر السلطان باحضار زيار (٢) وأراه لمن حضر وقال «من يصبر على هذا الزيار يستكثر عليه اقطاع أو يستكثر على ورثته موجود مخلفه لهم » ؟ وأنكر عليه قوله وأمر بحبسه . وتحدث السلطان فى أمر الجند وأنهم إذا كانوا فى مواطن الجهاد ولا يصل اليهم شاهد فيشهد أحدهم أصحابه عند موته ، فاذا حضروا لا تقبل شهادتهم وتضيع أموال الناس لهذا السبب وقال «الرأى أن كل أمير يعين من جماعته من فيه دين وخير ليسمع قوله وكل جماعة من الجند يعين من فيها ممن هو من أهل الخير والصلاح لتسمع أقوالهم حتى تحفظ أموال الناس»

---

(١) المقريزى : المواعظ والاعتبار جـ٢ ص ٢٠٨

(٢) الزيار : آلة حربية كالقوس الذى يرمى بالبندق
المقريزى : السلوك جـ١ ق٢ حاشية ٢ ص ٥٣٦ .

فغضب الأمراء السرور . وشرع قاضي القضاه في اختيار الجياد منهم (١)

ولم يستمر ترتيب القضاة في مجلس العدل كعادته طوال العصر المملوكي. ففي سلطنة الناصر محمد تغير ترتيب جلوس القضاة الأربعة فأصبح القاضي المالكي يلي القاضي الشافعي وتأخر القاضي الحنفي عن المالكي . حدث ذلك بعد ما توفي شمس الدين الحريري وولي مكانه برهان الدين عبد الحق قاضي القضاة الحنفي ، أشار الأمراء على الملك الناصر بأن يكون مجلس المالكي فوقه ، وذكروا له أن العادة جرت بذلك قديماً إذ كان قاضي المالكية زين الدين بن مخلوف يلي قاضي الشافعية تقي الدين بن دقيق العيد ، فأمر الناصر بذلك . فلما علم قاضي الحنفية تغيب عن حضور المجلس أنفه منه ، فأنكر الناصر محمد غيابه وعلم مقصده ، فأمر بأحضاره،فلما مثل بين يديه أخذ الحاجب بيده وأقعده فيما يلي قاضي المالكية وأستمر الحال على ذلك .

وكانت المظالم والشكايات تقرأ بين يدي الناصر ويعين من يسأل صاحبها عنها وقد سلك مسلكاً لم يسبق اليه ولا مزيد في العدل والتواضع عليه ، وهو سؤاله بذاته الكريمة لكل متظلم وعرضه بين يديه . (٢)

وفي عهد أولاد الناصر محمد وأحفاده تعرض مجلس العدل للتغير للمرة الثالثة ، فأصبح يجلس على يمين السلطان قاضي القضاة الشافعي ويليه المالكي ثم قاضي العسكر فمحتسب القاهرة ومفتي دار العدل (٣) ، ويجلس على يسار السلطان قاضي القضاة الحنفي ويليه قاضي القضاة الحنبلي . ( ) وكان

---

(١) المقريزي : السلوك جـ١ ق٢ ص ٥٣٦

(٢) ابن بطوطة : تحفة النظار جـ١ ص ٢٥

(٣) وظيفة يليها أربعة من القضاه كل وفقاً لمذهبه ، ويختلف إختصاصهم عن إختصاص القضاه فانهم لا يفصلون في خصومات وإنما يبينون حكم الشرع فيما يسألون فيه من المسائل كل حسب مذهبه .

(٤) القلقشندي : صبح الأعشى جـ٤ ص ٤٥

أمير جاندار هو الذى يتولى تنظيم دخول كبار رجال الدولة على السلطان فاذا أراد أمير من الأمراء المثول بين يدى السلطان تقدمه أمير جاندار جاندار قليلا أثناء دخوله ، كما كان على عاتقه تحرى أحوال الأمراء والوثوق منهم خشية أن تمتد أيديهم إلى السلطان وهم فى حضرته (١)

زى قضاة القضاة وركوبهم

أختلف زى رجال الدين عن غيرهم من طوائف الشعب ، وتميز لباس قضاة القضاة بلبس طرحه تستر عمامته وتنسدل على ظهره ، وكانت الطرحة والعمامة والشاش (٢) جميعها من قماش أسود . فهم يلبسون العمائم من الشاشات الكبار للغاية ، ثم منهم من يرسل بين كتفيه ذؤابه (٣) تلحق قربوس سرجه (٤) إذا ركب . ومنهم من يجعل عوض الذؤابة الطيلسان الفائق (٥) ، ويلبس فوق ثيابه دلقا (٦) متسع الأكمام طويلها مفتوحاً فوق كتفيه بغير تفريج (٧) سابلا على قدميه (٨) . ويتميز قضاة القضاة الشافعية والحنفية بلبس طرحه تستر عمامته وتنسدل على ظهره ، وقضاة القضاة من المذاهب الأخرى تكون عمامته أصغر ، ويلبس بدل الدلق فرجيه مفرجه من أمامه من أعلاها

---

(١) القلقشندى ، صبح الأعشى جـ٤ ص ٢٠

(٢) مايلف حول غطاء الرأس من قماش رقيق .
د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٤٢٧

(٣) الذؤابة : طرف يمتد من العمامة ويتسدل على الظهر .

(٤) قربوس السرج : المراد به جانب السرج وهو المتاع الذى يوضع فوق الدابة فيلوس عليه .

(٥) نوع فاخر من الأردية

(٦) بكسر الدال وسكون اللام : رداء يتكون من عدة قطع من القماش على ألوان مختلفة يشبه العباءة .
د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٤١٦

(٧) التفريج هو الاتساع

(٨) المراد هنا طويل يغطى القدمين

إلى أسفلها مزره بالأزرار (١) وليس فيهم من يلبس الحرير أو ما يشابهه وفى موسم الشتاء يكون الفوقانى (٢) من ملبوسهم من الصوف الأبيض الملطى ولا يلبسون الملابس الملونة الا فى بيوتهم ، ويلبسون الخفاف من الأدم (٣) الطائفى بغير مهاميز . (٤) (٥)

وفى سلطنة الظاهر برقوق الثانية ، وبعد أن أستقر قاضى القضاة شرف الدين محمد بن الدمامينى فى نظارة الجيش ركب بعد تقليده بفوقانيه من صوف أخضر وعذبته مسبله عليها من وراء ظهره . وكان ذلك أول تغيير فى لباس القضاة ، فلم يعهد لأحد من قبله ممن يلبسون الجبة العذبة أن يلبس جبه ملونه ، بل دائماً يلبسون الجبة البيضاء من القطن صيفاً ومن الصوف شتاء (٦) .

وفى سنة ٨٢١ هـ/ ١٤١٨ م أثناء عهد السلطان المؤيد شيخ أرتدى قاضى القضاة شمس الدين محمد الهروى فرجيه مفتوحه عن صدره ولعمامته عذبه (٧) مرخاه على يساره مخالفاً بذلك باقى القضاة .

وفى سلطنة الأشرف برسباى سنة ٨٢٧ هـ/ ١٤٢٣م بعد أن ولى قاضى القضاة شمس الدين الهروى عوضاً عن الشيخ الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر غير زيه ، فانه كان أولا يتزيا بزى العجم فيلبس عمامة عوجاء بعذبة عن

---

(١) رداء واسع مفتوح من الأمام ذو أزرار

(٢) الرداء الذى يلبس فوق الملابس

(٣) حذاء خفيف مصنوع من الجلد المدبوغ .

(٤) المهاميز المراد به الأربطة .

(٥) القلقشندى : صبح الأعشى جـ٤ ص ٤١ — ٤٢ .
المقريزى : السلوك جـ١ ق٢ حاشية ١ ص ٥٤٠

(٦) المقريزى : السلوك جـ٣ ق٢ ص ٨٧٥ .

(٧) عذبة العمامة : طرفها

يساره ، فلما ولى القضاء لبس الجبة وجعل العمامة كبيرة وأرخى العذبه بين كتفيه ، فلما ولى كتابة السر تزيا بزى الكتاب وترك زى القضاه فضيق كمه وجعل عمامته صغيرة مدوره ذات أضلاع وترك العذبه ، وصار على عنقه طوق (٣) ولبس الذهب والحرير فلما أعيد إلى القضاء ثانياً وصار خلع زى الكتاب وتزيا بزى القضاة . (٢)

ومن النوادر الغريبة فى عهد السلطان قانصوه الغورى أن قاضى القضاه محى الدين يحيى بن الدميرى عندما ولى القضاء لبس طوقا وهذا مخلاف زى القضاه ولا يعلم سبب ذلك (٣) . كما خلع السلطان على قضاة القضاة الأربعة كوامل صوف أبيض بسمور ، (٤)

وعند تنصيب قاضى القضاة يستدعى إلى حضرة السلطان بقلعة الجبل ويخلع عليه بخلعه القضاء . ثم ينزل وفى خدمته أمراء الدولة ودوادار السلطان وأعيان الناس ، وتزين شوارع القاهرة بالشموع والقناديل ابتهاجاً وتكريماً لشخصه ، ثم يقدم له من الأصطبلات السلطانية بغلة شهباء ، وهذا اللون مخصص لقضاة القضاه دون أرباب الدولة ، وهى من البغال النفيسة المساوية فى الأثمان لسومات الخيل ، بلجم ثقال وسروج مدهونة غير مجلاه بشىء من الفضة ويجعلون حول السرج قرقشينا من جوخ وهو شبيه بثوب السرج ويجعلون بدل العبى الكنابيش (٥) من الصوف المرقوم محاذية لكفل البغل ويمتاز قضاة القضاة بأن يجعل بدل ذلك

---

(٣) حل يجعل فى العنق ويزينه

(٢) المقريزى : السلوك جـ ٤ ق ٢ ص ٦٧٠

(٣) ابن اياس : بدائع الزهور ص ٨٥٢

(٤) ابن اياس : بدائع الزهور ص ٩٣٨

(٥) هو البرذعه توضع تحت سرج الفرس

ذلك الزنارى (١) من الجوخ ، وهو شبيه بالعباءة مستدير من وراء الكفل ولا يعلوه بردنب ولا قوش ، وربما ركبوا بالكنابيش (٢)

ألقاب قاضى القضاة ووظائفه

من الوظائف التى عنى بألقابها القضاء ، فظل لقب قاضى القضاة معروفاً فى العصر الأيوبى ، وفى عصر المماليك .

وتلقب قاضى القضاة بألقاب كثيرة ، ففى المكاتبات الصادرة عن ديوان الأنشاء نجد مخاطبته بـ «مجلس القاضى ، الأجل الكبير ، الفاضل ، الأحد ، الأثير ، الرئيس ، البليغ ، العريق ، الأصيل ، مجد الأسلام ، بهاء الأنام ، شرف الرؤساء» (٣)

ومن ألقابه أيضاً «القاضى الأصيل» وربما زيد فى تعظيمه فقيل «الكبير الصدر الرئيس» (٤) و «المجلس العالى» (٥) . واستمر اللقب الأخير ينعت به قضاة القضاة عند اصدار تقاليدهم القضاء ، إلى أن ولى عماد الدين أحمد الكركى قضاء القضاة الشافعية فى بداية سلطنة الظاهر برقوق الثانية ، وكان أخيه القاضى علاء الدين على صاحب ديوان الانشاء ، فكتب له تقليداً باسم «الجناب العالى» تكريماً له ، ثم ولى جمال الدين محمود الحلبى المعروف

---

(١) كسوة للحصان تكون بفتحة فوق صدره ومدورة على الكفل بحيث لا يرى الذيل وكان الزنارى يطرز بدل الكنبوش لمن عظمت مقدرته ومقامه ، ويصنع من الأطلس الأحمر أو الجوخ .
أنظر ، د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٤٤٥ وص ٤٢٤ .

(٢) القلقشندى : صبح الأعشى جـ٤ ص ٤٢
المقريزى : المواعظ والاعتبار جـ٢ ص ٢٤٦

(٣) القلقشندى : صبح الأعشى جـ٤ ص ١٥٣

(٤) القلقشندى : صبح الأعشى جـ٤ ص ١٥٤

(٥) القلقشندى : صبح الأعشى جـ٤ ص ١٦٥

بالعجمى قضاء قضاة الحنفية مضافاً اليه نظر الجيش ، فصدر له تقليد باسم الجناب العالى أيضاً ، ولم يكتب هذا لأحد من المتعممين الا الوزير فقط (١) وبقى القاضيان المالكى والحنبلى على ألقابهما دون تغيير إلى أن ولى جمال الدين يوسف البساطى قضاء قضاة المالكية فى دولة الناصر فرج بن الظاهر برقوق فخوطب بالجناب العالى ، وظل قاضى قضاة الحنابلة محتفظاً بألقابه القديمة دون أقرانه من المذاهب الثلاثة الأخرى (٢)

ومن نسخ التقاليد الصادرة لتعيين قاضى القضاة ما نصه : «الحمد لله الحكم العدل الهادى عبادة صراطاً مستقيما ، الحاكم الذى لا يظلم مثقال ذرة وان تك حسنه يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيما . المثيب من قدم له الطاعة من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلال ، الرقيب على ما يصدر من أفعالهم فلا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم ، وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له وما لهم من دونه من وال .

أحمده على نعمه التى تنشىء السحاب الثقال ، وأستعيذه من نقمة التى يرسلها فيصيب بها من يشاء من عباده وهو شديد المحال . وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تفيد المخلص بها فى الأقرار النجاة يوم المآل . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذى نعته بأكرم الشيم وأشرف الخصال ، وعرفه بما يجب من عبوديته فقال «ولله يسجد من فى السموات والأرض طوعاً وكرهاً وظلالهم بالغدو والآصال » صلى الله عليه وعلى اله وأصحابه الذين أتبعوه فى الأقوال والأفعال .

أما بعد ، فان من حسنت سريرته وخلدت سيرته وعرف بورع وشهة بعفاف ، وديانه وخير وانصاف ، وأضحى نزه النفس عن الأمور الدنيه

---

(١) المقريزى : السلوك جـ٣ ق٢ ص ٧٤٤

(٢) القلقشندى : صبح الأعشى جـ١١ ص ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦

فقيهاً دربآ بالأحكام الشرعية عارفاً بالأوضاع المرضية ، أستحق أن يوجه ويستخدم ويرقى ويتقدم . ولما علمنا من حال فلان الفلانى من الأوصاف الحميدة والأفعال السديدة ، أستخرنا الله تعالى وفوضنا اليه كذا وكذا . فليكن متمسكاً معتصما بحبل الله القوى المتين «إنه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين» ، وليباشر ما قلدناه أعانه الله سبحانه وتعالى ، ويراع حقوق الله تعالى فى السر والعلانية فانه معين من أستعان به وتوكل عليه وهادى من أسترشده وفوض أموره اليه .

وليجتهد فى فصل الأحكام بين المتنازعين والمساواة فى العدل بين المتحاكمين . قال الله تعالى «وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» وأن ينيب فى الخصومات ، ويفرق بين الحقائق والشبهات وينصف كل ظالم من ظالمه بالشريعة المحمديه ، ليكون ذلك سبباً للسعادة الأبدية ، وينظر فى أمر الشهود ، فمن كان منهم نزها وإلى الحق متوجها ، فليراعه . ومن كان منهم غير ذلك طالعنا بحاله ، ينظر فى أمر الجوامع والمساجد معتمداً فى ذلك قول الله تعالى العزيز القاهر «انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر» وينظر فى أمر الأيتام ، ويحتاط على ما لهم من الأموال ويفعل فى ذلك على جارى عادة أمثاله من الحكام ، من نفقة وكسوة ولوازم شرعية ، فمن بلغ منهم رشيداً أسلم اليه ما فضل من ماله بالبينة المرضية ، ويقرر القروض على مقتضى قول الله تعالى «على الموسع قدره وعلى المقتر قدره» . ويزوج النسوة الخالية من العدد والأولياء فمن رغب فيهن من الأكفاء ويندب لذلك من تعلم أمانته وخبرته ، وينظر فى أمر المتصوفين ، فمن كان منهم على الطريقة المأثورة أجراه على عادته وأبقاه على حكمه وخدمته ، ومن كان منهم خلاف ذلك يبعده ويقصيه ويستبدل به غيره ليبقى مكانه وفى تصرفه .

هذا عهدى اليك وحجتى يوم القيامة عند الله عليك ، فلتعلم ذلك وتعمل به ان شاء الله تعالى . وحسبنا الله ونعم الوكيل (١)

---

(١) القلقشندى : صبح الأعشى جـ١٤ ص ٣٤٢ – ٣٤٣ – ٣٤٤

وقد تولى قاضى القضاه وظائف عديدة باشرها بدقة وأمانة لما تستوجبه هذه الأعمال من واجبات معينة وشروط خاصة ومنها :

١ ــ الافتاء فى الأمور الدينية بالجواز أو المنع ، واليه الرجوع لبيان الأحكام الشرعية (١)

٢ ــ نظارة الأحباس (٢) ، ويتولى صاحبها الأشراف على المساجد والجوامع والربط والزوايا والمدارس ، والاحسان إلى الفقراء والمعوزين

٣ ــ نظر الخاص ووكالة السلطان ، ومن أعماله البت فى الأمور الخاصة بالسلطان بعد استشارته فيها وتلقى أوامره ، كما كان ينوب عن السلطان فى كل ما يباع ويشترى من أملاكه الخاصة . (٣)

٤ ــ تولى الامامة وخطابة المساجد والتدريس (٤)

٥ ــ رئاسة دور ضرب السكه . (٥)

٦ ــ نظارة الجيش والخزانة . (٦)

وقد أورد الشيخ شهاب الدين محمود الحلبى فى كتابه «زهر الربيع فى الترسل البديع» نص تهنئة بولاية القضاء ويتضح منها واجبات الوظيفة وهى

«أنفذ الله تعالى أحكامه ، وشكر احسانه وانعامه ، وخلده ناصراً للشريعة المطهرة وأدامه ، وجدد سعده وأسعد أيامه ، وجعله المسترشد

---

(١) المقريزى : السلوك جـ١ ق٢ ص ٥٥٦
(٢) المقريزى : السلوك جـ١ ق٣ ص ٧٢١ ــ ٧٢٢
(٣) القلقشندى : صبح الأعشى جـ٤ ص ٣٠
المقريزى : المواعظ والاعتبار جـ٢ ص ٢٢٧
(٤) المقريزى : السلوك جـ ٢ ق ٣ ص ٦٤٧
(٥) المقريزى : السلوك جـ٣ ق٣ ص ١١١٧
(٦) المقريزى : السلوك جـ١ ق٣ ص ٧٣٢

والمقتفى بأمر الله والراشد ، والمستنجد ، والمستنصر ، والناصر ، والقاصد والعاضد ، والحاكم القائم بأمر الله حتى يكون من القضاة الثلاثة الواحد ، الواحد . المملوك يقبل اليد العالية تبركاً بتقبيلها ، وأداء لواجب تعظيمها وتبجيلها ، ويهنى المولى بما خصه الله تعالى من مضاعفة نفاذ كلمته ،ورفع منزلته وامضاء أحكامه الشريفة وأقضيته وتقليده أمور الأسلام ، وتنفيذ أوامره فى الخاص والعام ، ويهنى بالمولى من ردت أموره اليه ، وعول فى ملاحظة مصالحه عليه ، فان مولانا ما زال بالعلم والعمل مشهوراً وسعيه فى الدنيا والآخرة سعياً مشكوراً . ويقظة مولانا جديرة بزيادة الاهتمام والاحتياط التام ، بملاحظة طلبه العلم والمشتغلين ، والفقهاء والمدرسين ، وسير أحوال النواب وأن لا يكفيه الاعتماد على حسن البزه وطهارة الأثواب بل يمعن فى الأطلاع على ما يعتمدونه النظر ، ويلاحظ كل منهم إذا غاب عن مجلسه أو حضر ، فمن رآه يهدى إلى الحق وإلى الصراط المستقيم ، ولا يقرب الا بالتى هى أحسن مال اليتيم فيحقق له من العناية أملا ،ولا يضيع أجر من أحسن عملا ، حرس الله المولى ومتع بحياته ، وأعاد على الكافة بركة صيامه المقبول وصلاته ، ونفع الاسلام بمستجاب دعواته ان شاء الله تعالى (١)

---

(١) القلقشندى : صبح الأعشى جـ٩ ص ١٧ — ١٨ .

أهم قضاة القضاة فى عصر المماليك وفق مذاهبهم

الشافعية :

الاسم	سنة الوفاة بالتقويم الهجرى
تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز	٦٦٥
محى الدين عبد الله بن شرف الدين بن عين الدولة	٦٧٨
تقى الدين محمد بن الحسن بن رزين	٦٨٠
برهان الدين الخضر بن الحسن السنجارى	٦٨٦
تقى الدين عبد الرحمن بن بنت الأعز	٦٩٥
تقى الدين محمد بن على بن وهب بن دقيق العيد	٧٠٢
كمال الدين على بن عبد الرحيم الأرمنتى	٧٠٦
جلال الدين البلقينى	٨٢٤
بدر الدين محمد بن ابراهيم بن جماعة	٧٣٣
جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزوينى	٧٣٩
صدر الدين محمد بن ابراهيم المناوى	٧٤٦
شرف الدين محمد بن أبى بكر الهمدانى	٧٤٨
بهاء الدين أبو البقاء محمد بن عبد البر السبكى	٧٧٧
ناصر الدين محمد بن عبد الدايم بن المليق	٧٩٧
جمال الدين محمود بن محمد عبد الله القيصرى	٧٩٩
ناصر الدين محمد بن عبد الرحمن الصالحى	٨٠٦
علم الدين صالح بن سراج الدين البلقينى	٨٦٨

الحنفية :

معز الدين النعمان بن الحسن	٦٩٢
شمس الدين أبو العباس أحمد السروجى	٧١٠
سراج الدين عمر بن أبى بكر الرازى	٧١٧
شمس الدين محمد بن عثمان الحريرى	٧٢٨

سراج الدين عمر بن اسحق الغزنوى ٧٣٣
نجم الدين عمر بن محمد بن كمال الدين بن العديم ٧٣٤
تاج الدين أحمد بن عثمان التركمانى ٧٤٤
علاء الدين بن التركمانى ٧٥٠
زين الدين عمر بن عبد الرحمن البسطامى ٧٧١
صدر الدين محمد بن جمال الدين التركمانى ٧٧٦
شمس الدين محمد بن أحمد الطرابلسى ٧٩٩
جمال الدين يوسف بن موسى الملطى ٨٠٣
كمال الدين عمر بن العديم ٨١١
صدر الدين على بن الآدمى ٨١٦
ناصر الدين محمد بن العديم ٨١٩
سعد الدين بن الديرى ٨٦٦
شمس الدين محمد بن الحسن الأمشاطى ٨٨٥

المالكية :

شرف الدين عمر بن السبكى ٦٦٧
زين الدين على بن مخلوف النويرى ٧٠٥
شمس الدين محمد بن أبى القاسم التنسى ٧١٥
تقى الدين محمد أبى بكر الأخنائى ٧٥٠
نور الدين على بن عبد النصير بن عبد الخالق ٧٥٦
تقى الدين محمد بن أحمد بن شاس ٧٦٠
تاج الدين محمد الأخنائى ٧٦٣
برهان الدين ابراهيم بن عيسى الأخنائى ٧٧٧
ناصر الدين أحمد بن محمد التنسى ٧٨١
جمال الدين عبد الرحمن بن محمد خير السكندرى ٧٩١
تاج الدين محمد بن يوسف الكركى ٧٩٣

نور الدين على بن الخلال	٨٠٣
عبد الرحمن بن خلدون	٨٠٨
جمال الدين عبد الله الاقفهسى	٨٢٣
بدر الدين بن ناصر الدين أحمد التنسى	٨٥٣
ولى الدين الدنباطى	٨٦١
حسام الدين بن جرير	٨٧٣

الحنابلة :

شمس الدين محمد بن العماد الجماعيلى	٦٧٦
عز الدين عمر بن عبد الله بن عوض	٦٩٦
شرف الدين عبد الغنى بن يحيى الحرانى	٧٠٩
شرف الدين عبد الله بن الحسن المقدسى	٧٣٢
علاء الدين على بن منجا بن عثمان التنوخى	٧٥٠
موفق الدين عبد الله بن عبد الملك الربعى	٧٦٩
موفق الدين عبد الله بن محمد المقدسى	٧٦٩
شرف الدين أحمد بن الحسن بن عبد الله المقدسى	٧٧١
برهان الدين ابراهيم بن نصر الله العسقلانى	٧٨٢
موفق الدين أحمد بن نصر الله	٧٨٣
ناصر الدين نصر الله بن أحمد العسقلانى	٧٩٥
علاء الدين على بن معلى	٨٢٨
محب الدين أحمد بن نصر الله البغدادى	٨٤٤
بدر الدين محمد بن عبد المنعم البغدادى	٨٥٧
عز الدين أحمد بن برهان الدين نصر الله	٨٧٦

- الأدفوى :
الطالع السعيد الجامع لاسماء الفضلاء والرواه بأعلى الصعيد
مطبعة الجمالية بالقاهرة ١٣٣٣ هـ

- ابن اياس (محمد بن أحمد) :
بدائع الزهور فى وقائع الدهور—مطابع الشعب بالقاهرة ١٩٦٠

- ابن بطوطة (أبو عبد الله محمد بن عبد الله) :
تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار — جزءان
القاهرة ١٩٥٨ .

- ابن تغرى بردى (جمال الدين أبو المحاسن يوسف) :
النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ١٢ جزء مطبعة
دار الكتب بالقاهرة ١٩٢٩

- جوزيف نسيم يوسف (دكتور) :
العدوان الصليبى على مصر — الاسكندرية ١٩٦٩

- جمال الدين الشيال (دكتور) :
تاريخ مدينة الاسكندرية — دار المعارف ١٩٦٧

- ابن دقيق العيد (تقى الدين محمد بن وهب) :
احكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، تحقيق محمد حامد
جزءان مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٢ هـ

- السبكى (تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن على) :
معيد النعم ومبيد النقم لندن ١٩٠٨
طبقات الشافعية الكبرى ٦ أجزاء المطبعة الحسنية بالقاهرة
١٣٢٤ هـ

- السخاوى (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن) :
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع
١٢ جزء مكتبة القدسى بالقاهرة ١٣٥٤ هـ
- سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور)
العصر المماليكى فى مصر والشام - القاهرة ١٩٦٥
- السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن) :
حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة - جزءان مطبعة ادارة الوطن بالقاهرة ١٢٩٩ هـ
- أبو شامة (عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم شهاب الدين)
كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين - جزءان القاهرة ١٢٨٧هـ
- العسقلانى (ابن حجر)
- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة - ٤ أجزاء دائرة المعارف العثمانية ١٣٤٩ :هـ
- رفع الأصر عن قضاة مصر ، تحقيق د . حامد عبد المجيد وآخرين القسم الأول المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٧
- القلقشندى (أبو العباس أحمد)
صبح الأعشى فى صناعة الانشا - ١٤ جزء القاهرة ١٩١٤
- الكتبى (فخر الدين محمد بن شاكر)
فوات الوفيات - مطبعة بولاق بالقاهرة ١٢٨٣ هـ
- محمود محمد نوس :
تاريخ القضاء فى الاسلام - القاهرة ١٣٥٢ هـ

- المقريزى (تقى الدين أحمد بن على)

كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ـ الجزءين الأول والثانى فى ٦ مجلدات ، تحقيق د . محمد مصطفى زيادة ـ مطبعة دار الكتب ١٩٣٤ و ١٩٤٢

الجزءين الثالث والرابع فى ٦ مجلدات ، تحقيق د . سعيد عبد الفتاح عاشور ـ مطبعة دار الكتب ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ١٩٧٣ .

- المواعظ والأعتبار فى ذكر الخطط والآثار

جزءان طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ ـ والطبعة الأهلية فى أربعة أجزاء القاهرة ١٩٠٧